الفصل الخامس

مستقبل إستراتيجية ايران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

توطئة

من أبرز سمات العالم المعاصر أنه عالم يموج بالتغيّرات المتلاحقة في شتى ميادين العلم والتكنولوجيا والاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة، كما أنه يشهد نمواً ملحوظاً في درجة الترابط والاعتماد المتبادل بين الدول، بالرغم من عدم تكافؤ الاعتماد في كل الأحوال، فضلاً عن ذلك فإن أنواعاً كثيرة من التشابكات والتداخلات بين الظواهر والأحداث المختلفة أصبحت تجري في العالم المعاصر متجاوزة الحدود الوطنية للدول. ومع ازدياد كثافة هذه الأنواع من التداخلات أصبحت نسبة غير قليلة ومتزايدة من القرارات التي تمس حياة الناس في مختلف الأوطان تُتخذ على نطاق غير وطني من جانب كيانات مختلفة لاسيما المنظمات العالمية والشركات متعددة الجنسيات، وتلك بعض خصائص ما أصبح يشار إليه بزمن العولمة[1]. وقد أضحى الحديث عن المستقبل السمة الغالبة على معظم الدراسات الأكاديمية والعلمية، وفي معظم حقول العلوم وهو اتجاه ناتج لاتساع الاهتمام بمستقبل الإنسان والكيفية التي يمكن من خلالها توظيف العلم المتسارع بالتطور في صالح أهداف التنمية. والتفكير المستقبلي هو أحد الصفات المقترنة بالطبيعة الإنسانية ذاتها، إذ يتميز الإنسان عن باقي الكائنات الحية بأنه يعتمد التفكير كوسيلة لتنظيم عموم أفعاله وردودها بالشكل الذي يحقق له الحالة المثلى من حيث حجم الأهداف المتحققة والتكاليف اللازمة[2]. عرّف (ويندل بيل) الدراسات المستقبلية بأنها "اكتشاف أو ابتكار، وفحص وتقييم، واقتراح

---

(1) الجوعاني، المصدر السابق، ص164.

(2) الخالدي، المصدر السابق، ص231.

obeikandl.com

مستقبلات ممكنة أو محتملة أو مفضلة"؛ ومن أهم المصطلحات القريبة من الدراسات المستقبلية والتي تعد أحياناً من أدواتها التقنية هو (التنبؤ) الذي يعد "محاولة للتوصل إلى تصور خصائص ظاهرة ما تتسم بقدر من الشمول عبر فترة زمنية لاحقة اعتماداً على معطيات الواقع الحاضر الذي يصف خصائص الظاهرة" وللتنبؤ أنواع كثيرة منها التنبؤ الحدسي والاستكشافي وكذلك الاستقرائي[1].

أما كيستون بيرجر فقد عرّف هدف الاستشراف: "هدف الاستشراف ليس فقط النظر البعيد بل النظر بصورة واسعة، والتحليل لجوهر الظواهر بالاستعانة بالخبراء واستعمال تقنيات وتحليل النظام[2].

إن الدراسات المستقبلية تعبر عن ذلك النمط من التفكير الذي يقوم على اعتماد جملة من الحقائق والمعطيات كأساس يتم من خلاله تحديد أفكار وانطباعات عامة تخص المستقبل، وهذه الأفكار لا تمثل حالة من الجزم أو استقراء المستقبل المبني على التنبؤ الصرف فالأخير مدفوع دائماً بالدوافع الشعورية التي تفتقر إلى الأسس العلمية الموضوعية، وعلى العكس من ذلك يأتي الاستشراف العلمي الذي يستند إلى أرضية من التحليل للمعطيات والوقائع الفعلية والعلمية، وتتكون في الغالب بنية الأفكار المستقبلية الخاصة بهذا الميدان عن طريق وضع مجموعة من المشاهد المستقبلية ومناقشة كل واحد منها على حدة ومن ثم الترجيح لأحد تلك المشاهد من خلال تلك المناقشة، وهذا الترجيح مبني على أسس موضوعية ومنطقية يتم ذكرها في سياق التحليل والمناقشة[3].

ومما لاشك فيه أن أية دراسة لا تمتلك خريطة واضحة المعالم والتضاريس لهذا العالم سريع التغيير وشديد التعقيد، ولا تمتلك بوصلة دقيقة تعينها على تحديد مسارها الصحيح على هذه الخريطة، هي دراسة ناقصة، ذلك أن مستقبل هذه

---

(1) مازن اسماعيل الرمضاني، "الدراسات المستقبلية في الوطن العربي" مجلة قضايا سياسية، العدد/3 -4، بغداد، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2000، ص11.

(2) علي نصار، "مستقبل الوطن العربي: جولة في هموم الحاضر وتوقعات المستقبل"، مجلة المستقبل العربي، العدد/89، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص57.

(3) الخالدي، المصدر السابق، ص231.

obeikandl.com

الدراسة أو استنتاجاتها بالأحرى لن يخرج عن أحد احتمالين الأول: أن يأتي هذا المستقبل محصلة لعوامل عشوائية متضاربة، أي أن يخضع لاعتبارات من صنع المصادفة، لا من صنع العقل والتدبير والمصلحة الوطنية. والاحتمال الثاني: أن تتحكم في تشكيل هذا المستقبل قوى خارجية لا يهمها من مستقبل هذه السياسة إلا ما يخدم مصالحها هي: سواء أكانت هذه المصالح متوافقة مع مصالح الدول في هذه الدراسة أم لم تكن، وفي الحالتين يصبح مستقبل السياسة مرهوناً بالمتغيرات الداخلية أو الخارجية، أي أنه يصبح معلقاً بعوامل لا دخل لإرادة الدولة في تشكيلها أو التأثير فيها[1]. إن الأمم القوية هي الأمم المدركة لما يحيط بها من تغييرات، والواعية بما يزخر به العالم من تناقضات وصراعات، وهي بالتالي الأمم التي تسعى لصنع مستقبلها، أو في الأقل تسعى للمشاركة بفعالية في صنعه، أما الأمم الضعيفة فهي الأمم الغافلة عما يجري حولها، والتي تترك مستقبلها للمصادفات أو لأطماع الآخرين، فعندما لا تبادر الأمة إلى صنع مستقبلها، ينشأ فراغ، ومن طبيعة الأشياء أن يسارع أصحاب المصلحة إلى ملء هذا الفراغ، ومن ثم فإنهم سيضعون لتلك الأمة مستقبلها، ولكن على هواهم وحسبما تقضي به مصالحهم[2].وبذلك فإن الدراسات المستقبلية هي "تلك الدراسات التي تعمل على استشراف المستقبل من خلال دراسة الماضي وصولاً إلى استقراء وتحليل الحاضر كمدخل لبناء مشاهد مستقبلية تتخذ من خلال تقنيات الاستشراف، وهو ترجيح مشهد واحد من بين المشاهد التي تتم دراستها. إن محاولة استشراف مستقبل إستراتيجية إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سيتم من خلال مبحثين: **المبحث الأول: المتغيرات الخارجية والداخلية.**

المبحث الثاني: المشاهد المستقبلية المحتملة.

وترجيح أحدها والتي تؤيد رؤية الباحث لمستقبل هذه الإستراتيجية في ضوء المعطيات التي تمت دراستها في الفصول والمحاور السابقة.

---

(1) إسماعيل صبري عبدالله، توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة -الورقة (3) من أوراق مصر 2020، (القاهرة، منتدى العالم الثالث، 1999) ص34.

(2) إبراهيم سعد الدين وآخرون، صورة المستقبل العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1982) ص7.

المبحث الأول

المتغيرات الخارجية والداخلية

إن محاولة استشراف مستقبل إستراتيجية إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتطلب قراءة العديد من المتغيرات المؤثرة الخارجية منها والداخلية، بالذات ما يتعلق بالتدخل الأمريكي في تلك الدول، كذلك المتغيرات المتعلقة بالبيئة الإقليمية، أيضاً التي تتعلق بالداخل الإيراني كونها تشكل العنصر الحاسم في رسم هذه الإستراتيجية.

1. المتغيرات الخارجية

يمكن تقسيم المتغيرات الخارجية إلى:

أ. المتغيرات الدولية.

ب. المتغيرات الإقليمية.

أ. المتغيرات الدولية:

بعد قرابة أكثر من خمسين عاماً على أزمة قناة السويس في العام 1956، وانسحاب القوات العسكرية البريطانية من شرق قناة السويس عام 1971، وانهيار الاتحاد السوفييتي في العام 1991، وأحداث 11 أيلول 2001، كذلك محاولات الاتحاد الأوروبي لإثبات وجوده، وعجز الصين لحد الآن في أن تكون الثقل الموازي للولايات المتحدة الأمريكية، يرى الكثير من السياسيين أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت سيدة العالم، وتبدو بالنسبة للعالم المعاصر أقرب إلى ما كانت روما في العالم القديم، وهي لا تتردد في استغلال أية فرصة من أجل إظهار ذلك[1].

(1) الموساوي، المصدر السابق، ص250.

obeikandl.com

لقد شهدت البيئة الإقليمية والدولية تطورات كبيرة وجميعها لا تصب في صالح إيران إذ زاد التطويق الأمريكي للأراضي الإيرانية بعد احتلال العراق في 9 نيسان 2003، فزاد التهديد المباشر والكامل للأمن القومي الإيراني، وعملت القيادات الإيرانية على الموازنة بين الحفاظ على الاستقلالية الإيرانية وبين احتواء أي توتر وعدم تصعيده[1].

من الواضح أن الموقف الدولي يتباين تجاه إيران وبرنامجها النووي إذ اتخذت بريطانيا موقفاً متشدداً تجاه العروض الإيرانية بمواصلة الحوار حول هذا البرنامج مما يعكس الخلافات بين القوى الرئيسة حول كيفية معالجة هذه الأزمة، وتحث روسيا والصين كل الدول التي تتعامل مع موضوع الملف النووي الإيراني على استئناف المفاوضات بدلاً من التهديد بفرض عقوبات، ولكن بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا يؤيدون فرض عقوبات على إيران خصوصاً بعد إزالتها الأختام الدولية من ثلاث منشآت نووية في كانون الثاني 2006، بالرغم من التأكيدات الإيرانية بأنها لا تسعى إلى تصنيع أي سلاح نووي[2].

عليه يبدو واضحاً للعيان بأن الموقف الأمريكي هو المهيمن على السياسات الغربية تجاه منطقة المشرق العربي والجوار الجغرافي، خصوصاً إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهذا يتطلب دراسة هذا الموقف بشكل أكثر تفصيلاً لبيان تأثيره كمتغير على إستراتيجية إيران تجاه تلك الدول الست بشكل خاص ومنطقة الخليج العربي بشكل عام.

المتغير الأمريكي

كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي مهندس النظام العالمي الذي قام منذ الحرب العالمية الثانية ولازالت، وإن الحقائق التي مكنت هذا النظام العالمي الأمريكي هي قوة اقتصاده المعتمد على النفط، وحيوية المبادرة التي اندفعت بها الرأسمالية

(1) علاي، المصدر السابق، ص443.

(2) المصدر نفسه، ص ص443 -444.

obeikandi.com

الأمريكية خارج حدودها، وقدرة السلاح الأمريكي الذي سيق إلى بعيد بأسلحته النووية، وجاذبية الحياة الأمريكية الفوارة، ووسائل الإعلام الأمريكية، جعلت الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على تحديد جدول أولويات الاهتمامات السياسية والثقافية لبقية شعوب العالم التي اضطرت راضية أو كارهة إلى ضبط مواقيتها على الساعة الأمريكية[1].

هنالك نقطتان رئيسيتان حكمتا السياسة الأمريكية إلى حد كبير عبر العقود السالفة وحتى الآن، وهما القوة الداعمة للمصلحة، والتوازنات، إذ تقوم السياسة الخارجية الأمريكية على القوة المرتبطة بتحقيق المصالح، ومازالت أمريكا متمسكة بنظرية كيسنجر التي تقول: "بأن المصالح لا تتحقق بمعزل عن القوة، وأن القوة يجب أن تبقى حاضرة إذا أرادت الدولة أن تضمن نجاح سياستها الخارجية"[2]. من هنا نلاحظ أن الولايات المتحدة حقيقةً عبارة عن دولة دائمة البحث عن القوة.

من الناحية الثانية؛ لا تؤمن الولايات المتحدة بالديمقراطية وإنما بالتوازنات، تقوم الديمقراطية على الحريات والقانون واحترام الإنسان، لكن التوازنات تقوم على القانون واحترام المصالح، تتبنى الديمقراطية العدل واحترام الحقوق، لكن التوازنات ترتكز على معادلة القوة، وعلى أن العدل يعكس تضاد القوى وليس الحقوق، ولهذا لا تعمل الولايات المتحدة في سياستها الخارجية على إقامة الديمقراطية، وإنما على إقامة مراكز قوى يحقق لها مصالحها تحت شعار الديمقراطية، لهذا تُميّز الولايات المتحدة بين استبداديّ وآخر تبعاً لهذه المصالح، ولا مانع لديها من أن تدعم أنظمة استبدادية مادامت هذه الأنظمة تحقق لها ما تريد[3].

---

(1) هيكل، حرب الخليج -أوهام القوة والنصر، ص606.

(2) عبد الستار قاسم، "الإستراتيجية الأمريكية الجديدة وانعكاسها على العرب" في: مستقبل العالم الإسلامي - تحديات في عالم متغيّر، تقرير ارتيادي (إستراتيجي) سنوي، الرياض، مجلة البيان، ط1، 2004، ص280.

(3) قاسم، المصدر السابق، ص281.

obeikandi.com

اضطرت الإخفاقات التي منيت بها السياسة الأمريكية(*) الأمنية تجاه الخليج العربي إدارة الرئيس جورج بوش الابن إلى التخلي عنها واعتماد سياسة إستراتيجية بديلة أساسها الهجمات الوقائية والتواجد العسكري المباشر في المنطقة لردع أي قوة توسعية تحاول السيطرة على النفط، لقد اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية العدة لخوض تجربة إقامة الإمبراطورية الأمريكية فرفعت لتحقيق هذا الهدف، شعارات ثلاثة أولها شعار الحرب على الإرهاب الذي كان رد فعل من أجل تجميع العالم الأمريكي بعد أحداث 11 أيلول 2001، ورداً على اختراق حواجز الأمن إلى قلب أمريكا النابض في نيويورك، وثانيهما وجوب القضاء على القائمة الجديدة لدول محور الشر (كوريا الشمالية وإيران والعراق) التي لديها كلها برنامج نووي وتمتلك أو هي بسبيلها إلى امتلاك أسلحة دمار شامل، علماً أنه لم يكن للعراق أي طموح لامتلاك السلاح النووي. وثالثهما بناء أنظمة الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان في الشرق الأوسط بدءاً بالعراق[1].

من المستحيل فهم المقاربة الإستراتيجية للرئيس جورج بوش الابن دون أن نأخذ في الحسبان الأحداث التي وقعت في 11 أيلول 2001، وعقب تلك الهجمات المرعبة على الأراضي الأمريكية حصل إذعان كبير للرئيس وكبار مستشاريه فيما يخص السياسة الأمريكية الداخلية، وقد طالب الأميركيون برد حاسم على هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. أما على الساحة الدولية، فقد رحبت الكثير من الحكومات الأخرى بالقيادة القوية للولايات المتحدة، وتعاونت الأمم المتحدة والعديد من أعضائها مع الإجراءات الأمريكية الصارمة للتعامل مع عناصر تنظيم القاعدة التي وجدت ملاذاً آمناً في أفغانستان، والتي كانت تنشط في أماكن

(*) يقصد بها سياسة العمودين إيران والمملكة العربية السعودية، وسياسة الاحتواء لكل من العراق وإيران.

(1) غانم محمد صالح، "أمن الخليج العربي بين الاحتكار الأمريكي ورغبة المشاركة الأوروبية" مجلة العلوم السياسية، العدد/36، السنة/19، بغداد، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، كانون الثاني -حزيران، 2008، ص59.

obeikandl.com

أخرى حول العالم[1]، وقد وُجه الإتهام إلى المخابرات الأمريكية التي يحتمل أنها قامت بذلك لإعطاء المبرر لمهاجمة كل من أفغانستان والعراق وفرض هيمنتها على العالم.

وقد قدمت حكومات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية دعماً واسع المدى واستجابت للحاجة الأمريكية إلى نشر القدرات العسكرية ضد القاعدة ونظام طالبان في أفغانستان إضافةً إلى استخدام القوات الأمريكية التسهيلات على أراضي دول الخليج، فقد تم أيضاً تعزيز جمع المعلومات الاستخبارية وتبادلها، والواقع أن قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التقليديين وغير المنتخبين قد استجابوا بصورة حسنة في معظم الحالات لمتطلبات السياسة الدولية[2].

أما إيران فإن العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية يمكن وصفها بأنها علاقات متناقضة فمثلاً يصف بعض الإيرانيين الشعب الأمريكي بالعظيم، بينما يصفها مسؤولٌ آخر بالشيطان الأكبر، وبينما تعلن الولايات المتحدة الأمريكية أن إيران تقف على رأس الدول الداعمة للإرهاب، في حين تجد مثلاً وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت تعتذر للشعب الإيراني عن الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في الإطاحة بمصدق في خمسينيات القرن الماضي، هذا التناقض مرده تعدد التوجهات داخل الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وتعدد مراكز صنع القرار(*) في إيران[3].

فعلى صعيد الإدارة الأمريكية هناك ثلاثة معسكرات تحكم السياسة الأمريكية تجاه إيران. المعسكر الأول: المتشددون الذين ينادون بإدراج إيران في

---

(1) ديفيد ماك، من الحرب الباردة إلى الحرب على الإرهاب: منظور أمريكي للأمن في الخليج العربي، في: جمال سند السويدي وآخرون، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي -التحديات الداخلية والخارجية، ص161.

(2) المصدر نفسه، ص ص162 -163.

(*) صنع القرار في إيران، هناك مصادر رسمية لعملية صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية والتي تتركز في "الدستور والقائد أو (المرشد) ومجلس الشورى والمؤسسة التنفيذية (مجلس الوزراء) ورئاسة الجمهورية ومجلس الأمن الوطني ووزارة الخارجية"، للتفاصيل ينظر: مسعد، صنع القرار في إيران، ص75. الراوي، المصدر السابق، ص68. الجوعاني، المصدر السابق، ص173.

(3) كاظم، المصدر السابق، ص192.

obeikandi.com

محور الشر وضرورة المواجهة العسكرية بعد انتهاء المرحلة الأولى من الحرب على (الإرهاب) في العراق عام 2003. أما المعسكر الثاني: فيرى أن محاولات إحداث انفراج في العلاقات الأمريكية الإيرانية على المستوى الدبلوماسي من شأنها أن تقوم بتحديد نقاط للتلاقي في المصالح الإستراتيجية بين الطرفين، بينما المعسكر الثالث: يقف في الوسط إذ يرى أن الطريق للمواجهة مع إيران إنما يتم بإحداث تغيرات جيوبولوتيكية في المنطقة يكون من آثارها تهديد المكانة الإقليمية لإيران، مما سيدفعها في النهاية إلى تحقيق تقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية[1].

بعد احتلال العراق في 9 نيسان 2003 لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تسويق فكرة فائدة بقائها في العراق كعنصر ضروري لابد منه لحفظ توازن المنطقة عموماً والعراق بشكل خاص، لذلك تبنت إستراتيجية تتمثل بعدم الانسحاب من العراق، وفي الوقت ذاته عدم التضحية بالأهداف التي جاءت من أجلها، من خلال وجود عسكري طويل الأمد وذلك بعقد اتفاقيات وترتيبات ثنائية بينها وبين الحكومة العراقية كتعاون ثنائي ودفاع مشترك[2]. إن هذا الوجود واحتمالية بقائه الدائم خلق سباقاً جديداً للتسلح في منطقة الخليج العربي باتجاهين متضادين، الأول: سعي بعض الدول الإقليمية مثل (إيران) إلى تعزيز مخزونها من الأسلحة والعمل على تطوير ما لديها من إمكانيات استعداداً لأسوأ الاحتمالات التي قد تواجهها في المستقبل كالمواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية أما الثاني: فهو سعي مجموعة من دول المنطقة مثل (السعودية -الإمارات العربية المتحدة - الكويت) للتسلح المقابل دفاعاً عن نفسها لمواجهة إيران استجابةً لضغط الولايات المتحدة بالشراكة في مواجهة التحديات الإقليمية[3]. وعليه فإن مستقبل دول الخليج العربية يتوقف وبشكل كبير على مستقبل العراق فإذا نجحت الجهود في الحفاظ على وحدة العراق وسيادته فإن ذلك سيعزز من فرص الأمن والاستقرار في المنطقة

---

(1) أمل حمادة، "إيران والشرق الأوسط الجديد" مجلة السياسة الدولية، العدد/152، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، نيسان 2003، ص134.

(2) أحمد السبعاوي، المصدر السابق، ص250.

(3) المصدر نفسه، ص249.

obeikandi.com

عموماً ودول الخليج العربي خصوصاً، أما إذا حدث العكس فإن ذلك يخلق مزيداً من الانقسام والتدهور، وقد يفضي إلى تقسيم العراق ويجعل منه كيانات متنازعة ومنطلق لإثارة الفتن وعدم الاستقرار وتصدير التطرف إلى خارج حدوده وقد تستمر هذه الحالة لعقود من الزمن.

كما أن الوجود الأمريكي لم يجلب إلى المنطقة الأمن والاستقرار المنشود بل ساهم في خلق وضع شاذ قد يؤدي إلى تراكم التحديات الداخلية وزيادة قبضة الدولة السلطوية وتكريس تبعية المنطقة للخارج وهي من العناصر الرئيسية لعدم الاستقرار السياسي الذي سيواجه منطقة الخليج العربي في القرن الحادي والعشرين، وخير دليل على ذلك التظاهرات التي خرجت في البحرين وعمان والسعودية واليمن في آذار 2011 وقد اتخذت في بعض توجهاتها طابعاً طائفياً بمعاونة إيران وهي مستمرة بدعوى الانتفاضة العربية الكبرى للشباب العربي حيث سبق وأن أطاحت بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي، والمصري محمد حسني مبارك، ونظام الرئيس معمر القذافي في ليبيا.

إن القضية الأكثر جدلاً والتي تؤثر في المتغير الأمريكي ودوره في إستراتيجية إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي الملف النووي الإيراني.

إذ تمثل الأزمة الأمريكية -الإيرانية صداماً ثقافياً وأيديولوجيا بين نظامين مختلفين في السياسة والحكم، فنظام الحكم في إيران واقع تحت هيمنة الفقهاء ويستعمل الإسلام ويسيء استعماله لمهاجمة المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وترى الولايات المتحدة أن أهمية إيران تكمن في استحضار الفكر الإسلامي بهدف المضادة المباشرة للغرب العلماني وللدول التابعة له في المشرق العربي والجوار الجغرافي[1]. وقد أدركت الولايات المتحدة أن العقوبات الاقتصادية على إيران لم يكن تأثيرها كافياً على إيران لتحقيق النتائج المرجوة ولم تستطع العقوبات الاقتصادية على فرض التغيير السياسي المطلوب في البلد

(1) فواز جرجس، أمريكا والإسلام السياسي؛ صراع الحضارات أم صراع المصالح، ترجمة: غسان غصن، (بيروت، دار النهار، 1998) ص136.

obeikandl.com

المستهدف، فضلاً عن ذلك قد تكون العقوبات مكلفة بالنسبة للطرف الذي يحاول فرضها على الطرف الآخر[1]. وترى أيضاً أن العقوبات الاقتصادية تثير عادة نتائج غير مقصودة مثل تقوية النظم التي تسعى الولايات المتحدة إلى إضعافها، والتسليم الأمريكي بأن الاعتماد على الأدوات الجزائية، مثل: العقوبات الاقتصادية نادراً ما يمثل إستراتيجية فعالة بالنسبة للسياسة الخارجية[2]. فقد حاولت الولايات المتحدة من خلال العقوبات الاقتصادية على إيران منع إعادة جدولة ديون إيران الخارجية، وفرض قيود على انتقال العديد من الأجهزة والمعلومات التقنية إلى إيران، غير أن الإدارة الأمريكية فشلت في إقناع نظرائها الأوروبيين بتقييد روابطهم الاقتصادية والتجارية مع إيران، وذلك بسبب تفضيل الدول الأوروبية مبدأ "الحوار بدل العزل" لإحلال الاعتدال في التوجه الإيراني[3].

ظلت تقارير تظهر منذ عام 2003 تفيد بأن الحرب مع إيران جارية وإما هي في قيد الإعداد، وكان نائب الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، ديك تشيني قد أعدّ خطة لإيران تضمنت استخدام أسلحة نووية بحلول عام 2005، وادعى سكوت ريتر أن الرئيس بوش الابن أمر بأن تكون الولايات المتحدة مستعدة لمهاجمة إيران في أي لحظة بعد حزيران 2005[4]. حينها سعت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى تهدئة الموقف واحتواء الأزمة مع إيران حيث كان من أبرز مشاهدها، حضور الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في قمة مجلس التعاون في الدوحة في كانون الثاني 2007[5].

---

(1) George.E.sham Baugh, states firms and power: succeful sanctions in united states foreign policy, (sunny press 1999), p.23.

(2) حسين مزهر خلف، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، رسالة ماجستير (بغداد، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2007) ص62.

(3) جرجس، المصدر السابق، ص142.

(4) دان يليش ومارتن بوتشر، "النظر في احتمال حرب مع إيران" مجلة المستقبل العربي، العدد/344، السنة/30، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الأول 2007، ص116.

(5) خالد فهد الخاطر، "إستراتيجية التوتر الإيجابي تجاه إيران: خيار الواقعية السياسية لدول الخليج العربية" ملتقى النهضة الشبابي الأول، قطر، المركز الدولي للتحليلات الإستراتيجية، 12 آذار 2009، ص6. على الموقع الإلكتروني: http://www.4nahda.com/node/439

obeikandl.com

وفي زيارة لنائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني، لعدد من دول الخليج العربي في أيار 2007 بهدف تعزيز الجبهة ضد إيران لمنعها من امتلاك السلاح النووي والهيمنة على المنطقة وتهديده إيران من على متن إحدى حاملات الطائرات الأمريكية في مياه الخليج العربية[1]. على أثر ذلك صدرت تهديدات من علي شمخاني وزير الدفاع الإيراني الأسبق وكبير المستشارين العسكريين للمرشد علي خامئني، بضرب القواعد العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج وأهداف إستراتيجية لدول الخليج إذا أقدمت الولايات المتحدة بمهاجمة المنشأة النووية الإيرانية[2].

كذلك أشار رئيس مجلس الشورى الإيراني غلام حداد عادل، خلال زيارته إلى الكويت إلى "أنه في حال استخدام أمريكا قواعد دول المنطقة لضرب إيران من الطبيعي أن نقوم بالدفاع عن أنفسنا والرد على مصدر الهجوم"[3].

في 20 كانون الثاني 2009 استلم الرئيس الأمريكي باراك أوباما السلطة بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية التي جرت في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد وجد أن الحرب على العراق قد أدت إلى النتائج التالية:

لقد فشلت الحرب في خدمة أي هدف من أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، إذ لم تعزز أمن الولايات المتحدة، ولم تحقق تقدماً في الحرب على (الإرهاب) ولم تجعل من العراق دولة مستقرة ولم تنشر الديمقراطية في الوطن العربي، ولم تزد من قدرة الولايات المتحدة في الحصول على النفط، كما أن تكاليفها كبيرة، وقد توصل بعض الاقتصاديين في حساباتهم إلى أن مجمل تكاليف الحرب، المباشرة وغير المباشرة قد تتجاوز 2000 مليار دولار[4]. أما مُضي الولايات المتحدة في مسارها فلن يقربها من النجاح مهما كان تعريفه.

---

(1) الحاج حمو، "هل تُستخدم دول الخليج كمنصة لضرب إيران"، شبكة أنا المسلم، منتدى الأخبار، في 27 تشرين الثاني 2007، ص1. على الموقع الإلكتروني: http://www.muslm.net/vb/archive/index.phplt-253408.html.

(2) صحيفة الصنداي تايمز، البريطانية، الصادرة في 10 حزيران 2007.

(3) صحيفة القبس الكويتية، الصادرة في 11 حزيران 2007.

(4) غالبريث، المصدر السابق، ص21.

oberkanal.com

لذلك اتبع باراك أوباما سياسة تخفيض سقف الحديث واستنكار الاندفاع إلى الحرب، رغم أن الولايات المتحدة لا تتخلى عن أطماعها الإستراتيجية التي يعتمدها النظام السياسي الأمريكي في أصل فلسفته، لكن الأوضاع المتراجعة لقدراتها العسكرية في العراق حتى مع تراجع عمليات المقاومة العراقية تكتيكياً أو إستراتيجياً، كذلك عودة الروس للعب دور محوري مختلف عن العهد السابق الذي أعقب سقوط الاتحاد السوفييتي، وصعود الصين المضطرد[1]. من هنا فإن الحرب على العراق وتغيير نظامها السياسي كانا بمثابة رسالة واضحة لإيران، وبما أن الأمريكان يعلمون جيداً أهمية إيران كدولة إستراتيجية في المنطقة، وأنها مفتاح مخططاتهم البعيدة المدى في الوطن العربي والجوار الجغرافي، وبما أن لهم دراية قوية بالطبيعة المعقدة للمجتمع الإيراني، فقد ارتأوا ألا يكون الهجوم على إيران تدخلاً عسكرياً مباشراً بالضرورة، فهناك اليوم اقتناع لدى مجموعة من الساسة الأمريكيين بكون الهجوم العسكري المباشر على إيران لن يأتي بالنتيجة المنتظرة، لاسيما أن هناك أشكالاً أنجع للمواجهة، كإشراك المعارضة الإيرانية في الخارج في الحرب على الإرهاب قصد زعزعة النظام، أو إثارة المعارضة الداخلية بهدف قلب النظام[2]. وفعلاً فإن زلزالاً داخلياً عصف بإيران بسبب الحراك الشعبي الواسع النطاق والاستنفار على صعيدي الإصلاحيين والمحافظين فور إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية في الثالث عشر من حزيران 2009، بفوز محمود أحمدي نجاد بولاية ثانية ضد منافسه ميرحسين موسوي، إذ انطلقت التظاهرات منددة بالانتخابات وكونها مزورة وطالب ميرحسين موسوي إعادتها، وقد استخدمت الدولة القوة لتفريق المتظاهرين وسقط العديد من القتلى والجرحى بين أنصار نجاد وموسوي، إن ما حدث في إيران هو بسبب تأثير القوى الخارجية لإذكاء الخلاف

(1) مهنا الحبيل، "مستقبل الخليج السياسي بين إيران وأوباما" أخبار اليوم، مؤسسة الشموع للصحافة والإعلام، المملكة العربية السعودية، 26 تشرين الثاني 2008، ص4. على الموقع الإلكتروني:
http://www.akhbar alyom.net/news-details.php?Ing=arabic .

(2) غلمان، المصدر السابق، ص110.

obeikandl.com

بين الطرفين المتنافسين، وبالفعل فقد صدرت تصريحات المسؤولين في بريطانيا وألمانيا وفرنسا تطالب بإعادة فرز الأصوات، وتستهجن قمع المتظاهرين[1].

إن الولايات المتحدة حاولت النفاذ إلى الداخل الإيراني بوسائل شتى لإطاحة رؤوس النظام أو تغيير مبادئه، وربما يكون ما ذكره وزير خارجية إيران السابق منوشهر متكي حول ضلوع بريطانيا في تدريب انفصاليين إيرانيين في البصرة جزءاً من الحقيقة، وإن محاولات استثمار الغليان الشعبي الإيراني بتحريك عشرات الآلاف من المواطنين ودفعهم إلى النزول إلى الشارع من جهة، ومن جهة أخرى عندما يقف أمثال منتظري ورفسنجاني وخاتمي وكروبي داعمين مطالب المتظاهرين لإلغاء نتائج الانتخابات الرئاسية وإعادة تنظيم انتخابات جديدة، يصبح الإلقاء بمسؤولية صنع الأزمة السياسية الداخلية في إيران على الخارج لا مجال له من النقاش، فجميع هؤلاء شاركو بأدوار مختلفة في تأسيس نظام الجمهورية الإسلامية وبعضهم ينتمي إلى المؤسسة الدينية، بل أن أحدهم يتمتع بإحدى أرقى درجات العلمية الدينية في تراتبية الفقه الشيعي[2].

وبذلك يتضح أن السياسة الأمريكية تتطلب معالجات بعيدة المدى لبرامج أسلحة الدمار الشامل الإيرانية منها تغيير النظام بوسائل سياسية ومنعه من الحصول على أسلحة نووية وتحويل إيران إلى دولة ضعيفة أو مهملة، والتضييق على إيران كي ترضخ للمطالب الأمريكية من خلال نشوب حرب داخلية بين الفئات المتصارعة على السلطة، إذ إن جميع الافتراضات المتعلقة بالهجمات على مواقع أسلحة الدمار الشامل وحدها تبين أن إيران ستُكبح فقط لفترة قصيرة، تتمكن بعدها من استعادة قدراتها والبروز ثانيةً كقوة إقليمية في المنطقة.

---

(1) نيفين مسعد، "إيران إلى أين؟" مجلة المستقبل العربي، العدد/365، السنة/32، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، تموز 2009، ص ص27 -31.

(2) المصدر نفسه، ص ص30 -31.

obeikandl.com

ب. المتغيرات الإقليمية:

من الضرورة بمكان تحديد نطاق الإقليم، الذي نبحث الأمن فيه، وذلك لتعيين الدول الأطراف فيه، ومصادر التهديد له، فلقد ظل مفهوم الشرق الأوسط بنطاقه الجغرافي محل عدم اتفاق بين الدارسين، وقبل هذا وذاك لدى صناع القرار السياسي ومواقف الدول لاسيما الكبرى، وبالأخص بعد الحرب العالمية الثانية، ولم يعد تحديد إقليم الشرق الأوسط يثير ذلك الجدل الفقهي والسياسي، إذ لم يعد التحديد البريطاني هو المعول عليه، إنما بعد صدور الوثائق الأمريكية في مرحلة التسعينات من القرن الماضي، بعد الاختلالات العميقة في النظام الدولي، والعدوان على العراق عام 1991، وضع البنتاغون عام 1995 تحديداً لإقليم الشرق الأوسط، بحيث أصبح من السعة، وفقاً للتصور الأمريكي ليشمل الأقاليم الممتدة من جمهوريات آسيا الوسطى التي انسلخت عن الدولة السوفييتية السابقة مروراً بتركيا وإيران فالأقطار العربية "المنطقة العربية" حتى الشمال الأفريقي[1]. إن هذا التحديد لا يتطابق مع الفهم العربي لإقليم الشرق الأوسط، الذي يقتصر على المنطقة العربية بالإضافة إلى كل من تركيا وإيران، إن دول الإقليم تتشكل من دول عربية وأخرى غير عربية، وأن مصادر التهديد والإخلال بالأمن تأتي من الدول غير العربية، نظراً لطبيعة الظروف والأوضاع الدولية التي خضعت لها دول المنطقة، ومعظمها لم يكن يصب في مصلحة الدول العربية، سواء في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية "مرحلة توازن ثنائي القطبية" أو في مرحلة الاختلال بعد عام 1991 التي تعد أشد تهديداً لأمن دول الإقليم بجميع توجهاتها، إن حقيقة وجود دول لها طموحات ومطامع إقليمية، لاسيما في الجسد العربي يمثلها الكيان الاستيطاني العنصري الصهيوني وتركيا وإيران، التي عبرت ولازالت تعبر عن تطلعاتها تلك

(1) ضاري رشيد الياسين، "المدرك العراقي للأمن الإقليمي" أصداء ثقافية، العدد/2، بغداد، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2002، ص ص6 -7.

obeikandl.com

وبأشكال وممارسات مختلفة، يستلزم من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وضع تصور أمني يرتقي إلى مستوى تلك التهديدات[1].

ومادمنا بصدد الحديث عن إستراتيجية إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يتحتم علينا دراسة المتغيرات الإقليمية وتأثيراتها على مستقبل تلك الإستراتيجية.

أولاً: متغير الكيان الصهيوني "إسرائيل"

تحولت المنافسة بين "إسرائيل" وإيران منذ انتهاء الحرب الباردة إلى عثرة في طريق تحقيق العديد من الأهداف الإستراتيجية الأميركية في المشرق العربي والجوار الجغرافي فقد عملت كلتا الدولتين على تقويض السياسات الأمريكية التي رأت كل منها أنها تصب في مصلحة الدولة الأخرى، فعلى سبيل المثال عملت إيران على إفشال العملية السلمية لمنع الولايات المتحدة من تشكيل ما خشيت طهران من أنه سيكون شرق أوسط يتمحور حول "إسرائيل" ويعتمد على عزلة مطولة تفرض على إيران، بدورها عارضت "إسرائيل" المحادثات التي كانت تجري بين الولايات المتحدة وإيران، مخافة أن يمنح تقارب أمريكي إيراني طهران أهمية إستراتيجية كبيرة بواشنطن على حساب "إسرائيل" لأن إيران دولة قوية يمكنها تقاسم العديد من المصالح العالمية مع الولايات المتحدة على الرغم من أيديولوجيتهما المتضاربة[2]. بعد احتلال العراق في 9 نيسان 2003، فإن القراءة الإستراتيجية للخارطة السياسية في المنطقة توضح أن الرابح الأكبر هو الكيان الصهيوني، فالولايات المتحدة وبريطانيا هما رابحان جزئيان في الأمد القصير، بل يمكن اعتبار الولايات المتحدة الخاسر الأكبر على المديين المتوسط والبعيد، بسبب فداحة التكاليف البشرية والمادية التي دفعتها، وخسارة سمعتها أمام العالم، أما الكيان الصهيوني فقد ربح

(1) المصدر نفسه، ص7.

(2) بارزي، المصدر السابق، ص359.

obeikandi.com

أهدافه بدون إراقة قطرة دم ولا رصاصة واحدة[1]. وترتب على ذلك خروج العراق للأمد المنظور من معادلة الصراع العربي الصهيوني عسكرياً وسياسياً لغاية عقدين أو أكثر، لذلك فالكيان الصهيوني بدأ يدفع باتجاه عرقلة الانسحاب الأمريكي من العراق خوفاً من أن يستعيد العراق قوته في المستقبل، لأنه يرغب في وجود عراق ضعيف ومقسم لا يستطيع النهوض بأي دور قومي، وبالتالي فإن بقاء القوات الأمريكية طويلاً في العراق يخدم أهدافه[2].

وبسبب هشاشة موقع "إسرائيل" الجغرافي فإنها مسكونة بهاجس عميق من انعدام الأمن، فالبلد لا يزيد على رقعة ضيقة جداً من الأرض الممتدة على البحر المتوسط، وفيها تتمركز المؤسسات الحكومية والغالبية العظمى من السكان في تل أبيب والقدس، وقد أبرزت الحرب التي اندلعت في لبنان صيف عام 2006 خطورة التهديد الأمني الذي يكمن في حزب الله اللبناني كما تراه تل أبيب بعد أن أصبح الأداة الرئيسية التي تستخدمها إيران لكسب النفوذ في إطار الصراع العربي الإسرائيلي، والدرس الذي تعلمه القادة الإسرائيليون من حرب الـ 34 يوماً في لبنان هو "أن إيران تعمل على بناء قوة عسكرية منظمة تهدد "إسرائيل" وقادرة على التصدي لها وبسط نفوذها في المنطقة"[3].

يمكن أن تستفيد الولايات المتحدة من إيران قوية تخدم كحاجز يحول دون وصول الصين إلى مصادر الطاقة في الخليج العربي وحوض قزوين، كما سبق أن خدمت كحاجز في وجه الاتحاد السوفييتي قبل انهيار الشيوعية، لكن "إسرائيل" تخشى من إيران قوية، وتملك ترسانة صاروخية وربما نووية لا يمكن لها أو للولايات المتحدة التأثير فيها مستقبلاً، في حين شعر العديد في "إسرائيل" أن الدولة اليهودية

---

(1) عبد الخالق فاروق، بعد استعمار العراق: المقاومة والعالم رؤية استشرافية (القاهرة، دار سطور، ط1، 2004) ص58.

(2) عامر هاشم العواد، "مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في العراق" بغداد، جامعة بغداد، مركز العراق للدراسات، السلسلة رقم (25)، 2008، ص171.

(3) ريتشارد رُسل، "البرنامج النووي الإيراني: الانعكاسات الأمنية على دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي" سلسلة محاضرات الإمارات/119، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008، ص16.

obeikandi.com

لا تستطيع منافسة إيران على المستوى الإستراتيجي. بدلالة قيمتها بالنسبة إلى الولايات المتحدة، في حين يرى آخرون أن العلاقة بين "إسرائيل" والولايات المتحدة لا تعتمد على المصالح الإستراتيجية، ولكنها تعتمد على شكل من أشكال التجانس القائم بين الطرفين من قبل شريحة واسعة من السكان في الولايات المتحدة التي تدعم "إسرائيل" وهم اليهود واليمين المسيحي وغيرهم، إنها تعتمد على القيم المشتركة[1]. والدليل على ذلك أن جميع الحكومات المتعاقبة في الولايات المتحدة الأمريكية سواءً من المحافظين أم الجمهوريين تسلك نفس الإستراتيجية في التعامل مع الكيان الصهيوني، ولا تستطيع أية حكومة تغيير هذا النهج، وحتى موقف الرئيس باراك أوباما الذي يوصف بالاعتدال فإنه أيضاً اتضح، من خلال عجزه عن إجبار الحكومة الإسرائيلية في الكف عن بناء المستعمرات الصهيونية في القدس الشرقية، وهذه حقيقة تؤكد أن الداعم الأول للكيان الصهيوني الغاصب هي الولايات المتحدة الأمريكية وسياستها المنحازة إلى جانب "إسرائيل" ضد العرب.

جعلت "إسرائيل" البرنامج النووي الإيراني مصدر قلق دولي واسع لأنها أقنعت الولايات المتحدة بتبني سياسة أكثر تشدداً في هذه المسألة، خصوصاً بعد التشكيك الذي طرحه الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في المحرقة النازية لليهود[❖]، وعلى الفور أصدر مجلس الأمن الدولي بياناً أدان فيه تعليقات الرئيس أحمدي نجاد، وقد جادل المعسكر المحيط بأحمدي نجاد بأنه ينبغي على إيران توسيع دائرة الصراع وجعل "إسرائيل" جزءاً جوهرياً وبارزاً في الجدال الدولي حول البرنامج النووي الإيراني، لأن معالجة هذا الموضوع بمعزل عن القضايا الأخرى لا يفيد سوى الغرب، وأنه ينبغي تكبيد "إسرائيل" ثمناً بسبب مواقفها من ذلك الملف،

---

(1) بارزي، المصدر السابق، ص ص359 -360.

(❖) قال محمود أحمدي نجاد أمام حشد في خريف عام 2005 في منطقة زهيدان الواقعة في جنوب شرق إيران "اليوم أوجدوا خرافة باسم المحرقة النازية، وقدموها على الله، والدين، والأنبياء، إذا كنتم الأوروبيون قد ارتكبتم هذه الجريمة الشنعاء، فلماذا ينبغي على الشعب الفلسطيني المظلوم أن يدفع الثمن؟ أنتم الأوروبيون الذين يتوجب عليكم دفع التعويض"، بارزي، المصدر السابق، ص ص362 -363.

obeikandl.com

ويرى المعسكر المعارض لأحمدي نجاد ضرورة وضع "إسرائيل" في موقف دفاعي وتوسيع النقاش مع "إسرائيل" بخصوص القضايا العالقة بين الطرفين[1].

إن المجتمع الإسرائيلي قد عقد العزم على أن لا يسمح أبداً لأعداء الدولة اليهودية أن يهددوا وجودها مرة أخرى، وهذه ثقافة سياسية ترجمت إلى سياسات أمنية، في كانون الثاني 2006 أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت أن "إسرائيل لن تسمح في أي وقت ومهما تكن الظروف لمن يضمر نوايا شريرة ضدنا أن يتحكم بأسلحة تدميرية من شأنها تعريض بقائنا للخطر" وهو بقوله هذا يؤكد مبدأ رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق مناحيم بيكن(*)، وقد تبدو العملية الاستباقية اليوم أصعب بكثير من أن يعاد شنها ضد إيران، فلاشك أن الإيرانيين قد تعلموا الدرس من تجربة العراق، فحرصوا على إقامة بناهم التحتية النووية في مواقع متعددة ومتباعدة جغرافياً في أرجاء بلادهم الواسعة، فيكاد أن يكون مستحيلاً على "إسرائيل" تدميرها بهجمة جوية حاسمة واحدة[2]. وبرغم ما سبق فإن الإسرائيليين قد يخلصون إلى اللجوء إلى القوة العسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية، وإنْ رمزياً فحسب، بهدف استثارة اهتمام العالم سياسياً وإحياء الضغوط التي تمارس على إيران من جانب الولايات المتحدة وأوروبا، ومن الحماقة أن يتجاهله عرب الخليج والمحللون الإستراتيجيون الأمريكيون، فلو وجهت "إسرائيل" ضربة عسكرية لمنشآت إيران النووية فعلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن تعد عُدتها لمواجهة هجمات انتقامية إيرانية متوقعة، ولسوف تحتل الصواريخ البالستية من طراز (شهاب) رأس قائمة الأسلحة التي ستنطلق من إيران على "إسرائيل"، بل ربما ضد مواقع عسكرية أمريكية أيضاً في هذه الدول[3].

---

(1) بارزي، المصدر السابق، ص363.

(*) رأى مناحيم بيكن ضرورة استخدام الضربة الاستباقية لمكامن الخطر التي تهدد "إسرائيل" وقد شهد هذا المبدأ أول تطبيق له في الضربة الاستباقية التي وجهتها "إسرائيل" لمفاعل تموز النووي العراقي عام 1981. رُسل، المصدر السابق، ص17.

(2) المصدر نفسه، ص17.

(3) المصدر نفسه، ص20.

Oberkanal.com

وبذلك ترى "إسرائيل" خصوصاً بعد التصريحات التي أطلقها الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد أن في إيران خطراً وجودياً عليها، وهي تعمل دائماً على دفع الولايات المتحدة وأوروبا للحد من أو إلغاء البرنامج النووي الإيراني. وتعلم أيضاً أن خيارات العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية ليست خالية من المخاطر بالنسبة لها أو للولايات المتحدة أو أي من الدول المجاورة لإيران مثل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فمنشآت الأبحاث النووية الإيرانية المعروفة مبعثرة في أنحاء البلاد على نطاق واسع، وهي منشآت ضخمة وحصينة وقسم منها غير معروف ويمكن أن تكون إيران مستمرة في عمليات تغيير المواضع بصورة مستمرة لمنشآتها البحثية الأمر الذي يجعل من الخيار العسكري الإسرائيلي غير مجدٍ، كما أن أي هجوم إسرائيلي على أي هدف نووي إيراني سيكون عملية معقدة جداً فهي تحتاج إلى عدد كبير من طائرات الهجوم الأرضي وطائرات الإسناد الجوي وطائرات الرصد والمراقبة، كذلك طائرات التزود بالوقود، إزاء هذه المتطلبات فليس باستطاعة "إسرائيل" لوحدها شن هذا الهجوم وتحقيق النتائج التي تتمناها.

ثانياً: المتغير التركي

إن القوى الإقليمية غير العربية كانت خلال الفترة الماضية تبحث عن أدوار مميزة مستجدة أو متجددة لاسيما مع احتساب المتغيرات الكثيرة التي حدثت في منطقة الإقليم عامة وفي الوطن العربي على وجه الخصوص، وإن إعادة بناء خطاب سياسي إقليمي ينعكس دولياً، ويتمثل لمتطلبات مرحلة جديدة مع بدايات القرن الحادي والعشرين، بما يعزز من قوة التأثير الإقليمي لدى كل من تركيا وإيران و"إسرائيل" تجاه بعضهم وتجاه المنطقة العربية مع عدم إسقاط العامل الخارجي، هي ليست عملية حسابية مجردة عن مضامينها السياسية والأمنية والاقتصادية وغيرها[1]. وتعبر السياسة الخارجية لأي دولة، بوصفها انعكاساً لسياستها

(1) عبد الجبار عبد مصطفى النعيمي، "توازنات القوى الشرق أوسطية غير العربية" مجلة دراسات دولية، العدد/3431، بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2002، ص1.

obeikandl.com

الداخلية، عن مجموعة من الطرق والاختيارات والبدائل والخطط التي تكون بمجموعها صيغة التعامل مع الآخرين وسماته الأساسية، وعندما نتناول السياسة الخارجية التركية، نجد أن مرتكزاتها هي انعكاس لطبيعة تركيا، دولة، وهوية، نظاماً، وتقاليد عمل، وإطاراً فكرياً وثقافياً، ولم تُلغ سياسة التغريب والعلمنة والتحديث للمجتمع التركي حقيقة تركيبة هذا المجتمع من حيث درجة التقبل لهذه السياسة ولاسيما المناطق الريفية التي ترتبط ارتباطاً كبيراً بانتماءاتها القيمية الدينية والتراثية[1].

تحتل تركيا مركزاً جغرافياً مرموقاً في غرب آسيا، والزاوية الشمالية الشرقية من البحر المتوسط حيث نجد أن الموقع القاري لتركيا جعل منها وحدة ذات تركيبة بالغة الأهمية في الإستراتيجية العالمية، ولقد شكل هذا الموقع الجيوستراتيجي أهمية خاصة في تحديد سياستها الخارجية، إذ إن وقوعها عند ملتقى آسيا وأوروبا وكونها حلقة الوصل بين البحر المتوسط والبحر الأسود من خلال مضيقي البسفور والدردنيل اللذين يمتازان بأهميتهما العسكرية والتجارية، وكونها ملتقى الطرق البحرية والبرية والجوية، بين أوروبا والعالم العربي، هذا الموقع الجيوستراتيجي جعل من تركيا دولة أوروبية، وإحدى دول حوض البحر المتوسط، ودولة شرق أوسطية[2].

تدرك تركيا بعمق ما يعنيه الوجود الجغرافي لإيران على الضفة الأخرى من الخليج العربي وإمكاناتها النفطية، والأصولية الإسلامية (بالمفهوم الإيراني)، فضلاً عن التنافس التركي الإيراني على الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقفقاس، لذا فإن تركيا تعي مدى أهمية تعزيز روابطها الشاملة وتوثيقها مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بوصفها ساحة تنافس قائمة في وجه القوة الإقليمية الإيرانية، إن توثيق الروابط بين تركيا وهذه الدول الست تطمئن الهواجس الأمنية المحتملة لدى كلا الجانبين، إزاء الإستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي[3].

---

(1) السبعاوي والنعيمي، المصدر السابق، ص ص12 -13.

(2) السبعاوي والنعيمي، المصدر السابق، ص ص10 -11.

(3) المصدر نفسه، ص17.

obeikandl.com

واضح أن السياسة التركية تعمل على أساس مبدأ المحافظة على التوازن الإقليمي، فقد أعلنت وقوفها على الحياد أثناء الحرب العراقية الإيرانية، لكن الوقائع أظهرت، أن مرحلة الحرب جعلت من تركيا خط التموين الرئيس لإيران، وبذلك تحسنت الأوضاع الاقتصادية التركية، وتوطدت العلاقة بين البلدين، ونجحت تركيا أيضاً في الحفاظ على نوع من التوازن بين طرفي الحرب (العراق -إيران) بالشكل الذي جعلها تحقق أكبر قدر من المكاسب من الطرفين بما عزز من قدرة وإمكانيات الاقتصاد التركي[1].

إن نقاط الخلاف الرئيسية بين تركيا وإيران تدور حول نقطتين أساسيتين الأولى: أن هناك تنافساً وصراعاً إيرانياً -تركياً على النفوذ في الجمهوريات الإسلامية المستقلة عن الاتحاد السوفييتي السابق، فقد سعت إيران إلى ذلك مستندة على العامل الديني الإسلامي في توسيع نفوذها في تلك الجمهوريات، بالمقابل استندت تركيا على العامل القومي في التعامل معها[2]. والواضح أن قبول تركيا لدى تلك الدول هو أكبر من إيران لأن تركيا تحظى بدعم الولايات المتحدة الأمريكية وعضو في تحالف شمال الأطلسي، وأن معظم تلك الجمهوريات سئمت النظام الشيوعي وتطمح للعمل تحت مظلة حلف شمال الأطلسي والتحالف الأمريكي الأوروبي. أما النقطة الثانية: فهي القضية الكردية التي تعتبر واحدة من أهم القضايا المهمة التي تربط بين إيران وتركيا إلى جانب الدول الأخرى (العراق - سوريا) فالأكراد هم إحدى القوميات المهمة في المنطقة والذين لا تجمعهم دولة واحدة، وبقيت النزعة الانفصالية التي ميزت القومية الكردية واحدة من أهم التهديدات التي واجهت دول المنطقة في حقب تاريخية مختلفة[3].

---

(1) قصي غريب عليوي، العلاقات السورية -التركية: دراسة في العوامل المؤثرة، رسالة ماجستير، (بغداد، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2000) ص ص109 -110.

(2) المصدر نفسه، ص110.

(3) ثناء فؤاد عبدالله، "أكراد إيران بين الصراع الداخلي وصيغة التوازنات الإقليمية" مجلة السياسة الدولية، العدد/135، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، شباط 1999، ص ص104 -105. أيضاً ينظر: سعد ناجي جواد، القضية الكردية وموقف العرب والإيرانيين منها (الورقة العربية) في مجموعة

أثارت القضية الكردية خلافاً حاداً بين إيران وتركيا فقد اتهمت تركيا إيران بدعم المنظمات الكردية وأبرزها حزب الله الكردي إضافةً إلى اتهام إيران بتنظيم معسكرات تدريب لأكثر من ثلاثة آلاف معظمهم من الأكراد، وتزايد الخلاف بعد أن كشفت الحكومة التركية قيام إيران بفتح معسكرات حرس الثورة الإيرانية أمام مجموعة من تنظيم حزب العمال الكردستاني (P.K.K) والسماح لهم باستخدام أراضيها للتسلل إلى الأراضي التركية[1]. وبذلك يتضح أن الوجود الكردي في دول المنطقة أثار أزمات حقيقية لدى هذه الدول، إذ تحولت إلى مشاكل مزمنة نتيجة الإخفاقات المتتالية في هذه الدول للوصول إلى حلول مقبولة تلبي حاجات ومتطلبات هذه الجماعات، والتي خرجت عن حدود المطالبة بالحكم الذاتي كما في حالة العراق، إن وجود الأقليات الكردية في هذه الدول هو مثار قلق بدرجات متفاوتة ومحوراً للفعل السياسي السلبي في إطار العلاقات المتبادلة بين دول المنطقة ومنها إيران وتركيا، كما أن هذه الجماعات لم تتمكن من توحيد صفوفها بل بقيت تتصارع فيما بينها مما أثر أيضاً على توحيد كلمتها وتحقيق ما تطلب من كافة الدول على حدٍ سواء.

لم تعد تركيا توكل للولايات المتحدة مهمة حماية أمنها القومي منذ العام 2003، إذ نجحت تحت حكومة حزب العدالة والتنمية في دمج حضورها الجغرافي ودورها التاريخي وقوة اقتصادها ونفوذ مؤسستها العسكرية في بوتقة لصوغ مشروع جديد وهذا هو الإنجاز الأهم من الناحية الإستراتيجية الذي يحدث في تركيا، كما أن زيارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى تركيا للفترة من 5 -7 نيسان 2009 دشنت فصلاً جديداً من فصول الأدوار الإقليمية في المنطقة، إذ مثلت الزيارة اعترافاً أمريكياً واضحاً بأهمية تركيا الجغرافية والسياسية وأعطت الضوء الأخضر

باحثين، العلاقات العربية -الإيرانية، الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، (1996) ص ص547 -550.

(1) الراوي، المصدر السابق، ص185.

obeikandi.com

لتركيا كي تشارك بفعالية أكبر في توازنات السياسة الدولية كشريك مميز للولايات المتحدة الأمريكية[1].

موقف تركيا من البرنامج النووي الإيراني:

وضع البرنامج النووي الإيراني تركيا في حرج كبير فهي من ناحية تعارض الموقف الأمريكي المتشدد من إيران، لما سيترتب على ذلك من ظاهرة عدم الاستقرار في المنطقة، ومن ناحية أخرى عدم استطاعتها تحمل النتائج المترتبة على اختلاف سياساتها مع الولايات المتحدة الأمريكية في حال شنت الحرب على إيران على النحو الذي بدأ قبيل الحرب الأمريكية على العراق، إذ أن تركيا رفضت علناً مطالب الإدارة الأمريكية بانضمامها إلى جهود محاصرة وربما توجيه ضربة عسكرية ضد إيران[2].

لقد رفضت تركيا في بداية الأمر التوسط بين طهران والغرب بخصوص الأزمة النووية الإيرانية، كذلك رفضت مناقشة الاقتراح الإيراني في شأن تخصيب اليورانيوم في تركيا إذ لا تمتلك تكنولوجيا تؤهلها لذلك كحل وسط للأزمة مع الترويكا الأوروبية، كما أن هناك تقارير تركية أمنية وسرية حذرت بوضوح من حصول إيران على السلاح النووي، بينت هذه التقارير خطورة حصول إيران على هذا السلاح الذي سيؤدي إلى قلب موازين القوة في المنطقة مستقبلاً[3].

إلا أن حكومة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوجان، توصلت إلى اتفاق في شهر أيار 2010 مع كل من إيران والبرازيل حول تخصيب اليورانيوم بحيث تكون

---

(1) مصطفى اللباد، "موقع الدورين التركي والإيراني في سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة" مجلة شؤون عربية، العدد/138، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، صيف 2009، ص ص62 -63.

(2) أحمد نوري النعيمي، "السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة: 1979 -2008" مجلة العلوم السياسية، العدد/36، السنة/19، بغداد، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، كانون الثاني -حزيران 2008، ص33.

(3) النعيمي، المصدر السابق، ص33.

oberkanal.com

تركيا الوسيط في تبادل اليورانيوم الإيراني المخصب بنسبة 3,5٪ مع اليورانيوم المخصب بنسبة 20٪ وهذا ما لم توافق عليه كل من روسيا (لحصول الاتفاق دون علمها) والترويكا الأوروبية المسؤولة عن متابعة الملف النووي الإيراني. وبذلك يتضح أن التطلع التركي نحو الغرب لم يعمل على الإلغاء الرسمي والفعلي لارتباطات تركيا الجغرافية والثقافية والدينية، ولا تستطيع تركيا ضمن المعطيات الدولية القائمة والمتوقعة مستقبلاً أن تتناقض مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية، إن تركيا دولة إقليمية نافذة لها مصالح وطنية تتوخى تحقيقها عبر تحالفات دولية إقليمية ويجب النظر إليها على هذا الأساس، كما سيبقى المتغير التركي عاملاً فعالاً في إستراتيجية إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الوقت الحاضر ومستقبلاً.

ثالثاً: المتغير العربي

تتجاور إيران مع الأقطار العربية برياً عبر حدودها مع العراق، وبحرياً عبر حدودها مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست: المملكة العربية السعودية والكويت وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة وعُمان، وتتحالف إيران مع سوريا سياسياً لتنفذ عبرها إلى جنوب لبنان مطلها الممتاز على جنوب "إسرائيل" لتمتد رقعة تأثيرها السياسي والمعنوي على المنطقة الممتدة من حدودها الغربية وحتى شمال "إسرائيل"، إن المشروع الإيراني في المنطقة هو "مشروع الممانعة" أي مواجهة "إسرائيل" عبر حزب الله في جنوب لبنان، ومواجهة الولايات المتحدة عبر الوكلاء في العراق[1].

يقوم المشروع الإيراني على فرضية مفادها أن توازن الرعب في الخليج والحضور الإيراني الكثيف في المشرق العربي سوف يضغط على واشنطن لقبول إيران كشريك إقليمي أبرز وبالتالي تقاسم المصالح والنفوذ في المنطقة، إذ لا يستهدف المشروع الإيراني المصالح الأمريكية في المنطقة وإنما نسق المصالح الأمريكية

(1) اللباد، "هل أصبحت الأدوار الإقليمية بالمنطقة حكراً على قوى غير عربية؟"، ص36.

obeikandl.com

فيها، ولذلك يمكن رؤية الصراع المحتدم بين إيران "وإسرائيل" على أنه – في أحد وجوهه - تنافس على دور الوكيل الوحيد لواشنطن في منطقة منزوعة من المشاريع العربية[1].

تشير الوقائع إلى أن العلاقات العربية الإيرانية شهدت خلال العصر الحديث حالة من الصراع والتأزم وعدم الاستقرار في انعكاس واضح لإرث التاريخ والجغرافية منذ سقوط الدولة الفارسية الساسانية على يد الفاتحين العرب المسلمين، وكانت إيران هي الطرف الذي يثير الأزمات والصراعات، فهي التي احتلت في العام 1971 الجزر العربية الثلاث في مدخل الخليج العربي وضمتها إليها، وهي التي سعت ولازالت لضم البحرين لها، وتدعي حق الوصاية على العرب الشيعة في الوطن العربي، وشكلت أحزاباً مختلفة لتحقيق بعض أهدافها في الدول العربية وبالذات في دول الخليج العربي، أما العراق، الدولة العربية الوحيدة التي لها حدود برية مع إيران، فقد كانت هناك بينهما عدة مواجهات سياسية وعسكرية في مختلف مراحل التاريخ[2].

تمثل الجزر الإماراتية الثلاث، القضية الأهم في العلاقات العربية الإيرانية بالإضافة إلى كونها القضية الأعقد، وذلك لأن المتابع لمسارها يلحظ تشدداً إيرانياً متزايداً تجاهها وهو تشدد يظهر في تطور تصريحات مسؤولي النظام الإيراني، من تأكيدهم أن إيران لاتزال تقتسم جزيرة أبو موسى في الخليج مع الشارقة، إلى إعرابهم عن الاستعداد للتفاهم مع الإمارات بخصوص القضية، إلى نفيهم وجود أي قضية من الأساس بحكم إيرانية الجزر، كما يظهر هذا التشدد في توالي إجراءات تغيير وجه الجزيرة لتأكيد السيادة الإيرانية عليها (بناء مطار، افتتاح فرع لإحدى جامعاتها، افتتاح دار للبلدية، الحديث عن نشر صواريخ فيها)[3].

وهنا يجب الإشارة إلى جملة من الحقائق وهي: أن إيران جزء من تركيب المنطقة الثقافي والاجتماعي، وأن صورتها في المنطقة تأرجحت حسب بعض التطورات سواء

---

(1) المصدر نفسه، ص36.

(2) علاي، المصدر السابق، ص180.

(3) مسعد، صنع القرار في إيران، ص247.

obeikandl.com

في الوطن العربي أو في إيران، وأن الثورة الإسلامية في إيران ومواجهة الولايات المتحدة لها ودخول الوطن العربي في تحالف مع واشنطن، قد خلقت حاجزاً نفسياً بين الدول العربية الحليفة للولايات المتحدة وبين إيران، أيضاً غياب الوطن العربي حتى عن قضاياه العربية في العراق وفلسطين ولبنان في مواجهة "إسرائيل" قد دفع إيران وتركيا إلى ملء الفراغ بكل أجندته الخاصة مما أدى إلى الاحتكاك الذي نشهده اليوم بين الدول العربية وإيران[1]. ويتردد بقوة في الوطن العربي وإيران دعوات تساعد على القطيعة بين أجزاء متفرقة من العالم الإسلامي وخصوصاً بين الشيعة والسنة، إن المواطن العربي لا يفهم الفرق بين السنة والشيعة إلا على أساس السنة هي الالتزام بسنة النبي محمد (ﷺ) والشيعة هي التشيع لآل البيت، فالمسلم شيعي وسني في وقت واحد، ولا يفهم المواطن العربي تلك التخريجات السياسية التي تأتي بها بعض التفسيرات الحكومية لاعتبارات سياسية، أو تلك التي يتبرع بها بعض الفقهاء من الشيعة والسنة وتستغل في المعركة السياسية[2].

إن القلق من تزايد نفوذ إيران لا يمكن إزالته بمجرد التصريحات المعادية لإيران، وإنما يتم ترجمة هذا القلق من إيران ومن غيرها من الدول الإقليمية عن طريق امتلاك أوراق القوة، وظهور الوطن العربي لاعباً رئيسياً في الملفات الإقليمية، أما المسلك الحالي من الجانب العربي، فإنه لا يليق بدول تدرك مبادئ العلاقات الدولية الصحيحة[3].

وعليه علينا أن نعترف بالحسابات الأمريكية الإيرانية وقد أصبحت العامل الأساس في المنطقة والعامل الأهم من ذلك هو أن يكون الطرف العربي هو الطرف الأقوى في المعادلة، وأن الإصرار على وحدة العراق وسلامة أراضيه لن يؤدي إلى إعادة شبح العراق المهدد لجيرانه كما يتصور البعض، لكن الخطر الأكبر هو أنه لا يمكن تفادي العامل الأمريكي والإيراني وإصرارهما في التمسك بنفوذهما في المنطقة، كما يريد العرب من إيران أن تكون جارة مسالمة متعاونة لا تفرض موقفاً لا بشأن

---

(1) عبد الله الأشعل، تحديات الحوار العربي الإيراني، (دمشق، دار الفكر، ط1، 2010)، ص24.

(2) المصدر نفسه، ص26.

(3) الأشعل، المصدر السابق، ص27.

الجـزر الـثلاث ولا البحـرين، ولا تتـدخل بـأي شـكل مـن الأشـكال في الشـؤون الداخلية للأقطار العربية.

الموقف العربي من البرنامج النووي الإيراني:

في ميزان الحسابات العربية لا يعد امتلاك إيران للقدرات النووية بالضرورة عامل ردع وتوازن أمام القدرات النووية الإسرائيلية، فالمصالح العليا لإيران قد تلتقي في الوقت الراهن مع المصالح العربية العليا مع وجوب إيجاد وسيلة للحد من احتكار "إسرائيل" للقدرات النووية العسكرية في المنطقة، وقد أصبح هذا الموقف في منطقة الخليج العربي ذا حساسية عالية منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، مما جعل قضية الأمن والاستقرار الإقليمي تخضع لسلسة من التطورات السلبية الخطيرة، في ضوء هذه الحقائق، يُعد تطوير القدرة النووية الإيرانية من وجهة النظر العربية عامة والخليجية خاصة، عاملاً أساسياً إضافياً وتطوراً حاسماً ستكون له تأثيراته في الأمن والاستقرار على المستوى الإقليمي، ولا يمكن التكهن بنتائجها الآنية أو المستقبلية[1]. وتشير الشواهد إلى أن إيران تطمح إلى التفوق العسكري بشقيه التقليدي والنووي لتصبح القوة الإقليمية الأولى في المنطقة بدأً من الخليج العربي ومنه تمد نفوذها إلى الوطن العربي، إضافةً لذلك فإن للعرب موقفاً واضحاً وموثقاً منذ سبعينيات القرن الماضي يدعو إلى منع انتشار وإزالة الأسلحة النووية على وجه البسيطة، وطالب العرب بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المشرق العربي والجوار الجغرافي من خلال إزالة الترسانة النووية للكيان الصهيوني، ولتحقيق هذا الهدف تسعى الأقطار العربية في جميع المحافل لإجبار الكيان الصهيوني على الانضمام لمعاهدة عدم الانتشار النووي، مثلما تسعى إلى بلورة رأي عالمي يعزز سياقات منع انتشار ونزع السلاح النووي[2].

---

(1) مصطفى العاني، الموقف المحتمل لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه سيناريو العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية، (دبي، مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004)، ص ص16 -17.

(2) علاي، المصدر السابق، ص180.

obeikandl.com

إن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تنطلق من أرضية مشتركة ومصلحة في أن أي محاولة تهدف إلى تعطيل أو إنهاء تطوير البرنامج النووي الإيراني يدعم سياسة الدول الغربية والمجتمع الدولي الهادفة إلى تجريد إيران من قدراتها النووية التدميرية الراهنة أو المستقبلية "الكامنة أو المحتملة"، كما كانت للدول الإقليمية مصالح مباشرة "معلنة أو غير معلنة في عملية تجريد العراق من قدراته النووية وإزالة ترسانته من أسلحة الدمار الشامل"[1]. رغم أن جميع اللجان الخاصة بإزالة أسلحة الدمار الشامل لم تثبت ولو لمرة واحدة وجود أية آثار لأسلحة الدمار الشامل في العراق إلا أن الإدارة الأمريكية أرادت أن تكون الأمور بهذا الشكل لكي تتمكن من غزو العراق وتدمير بنيته التحتية والقضاء على جميع قدراته العسكرية والعلمية والصناعية وغيرها.

تتبنى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية موقفاً يؤمن بمبدأ وجوب اتفاق إقليمي يشمل دول منطقة الخليج العربي، وربما منطقة المشرق العربي والجوار الجغرافي عامة ليشمل "إسرائيل" بشكل خاص، هدفه ترسيخ الأسس القانونية لإعلان المنطقة كمنطقة منزوعة من السلاح النووي أو منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وأن تلتزم جميع الدول في المنطقة بتطبيق هذا المبدأ وأن تنشأ آلية دائمة وفعالة لتنفيذ الاتفاق ومراقبة الدول التي تمتلك برامج نووية للأغراض السلمية[2].

إن إصرار إيران الشديد على تخصيب اليورانيوم يحث الدول العربية على تطوير برامج نووية خاصة بها، ولعل أهم تداعيات البرنامج النووي الإيراني على المنطقة ما صرحت به رئيسة وكالة الطاقة النووية في بريطانيا الليدي باربرة طوماس دجادج بأن دول الخليج العربي الثرية قد تقود النهضة في مجال الطاقة النووية لأنها تمتلك السيولة النقدية لتمويل المصانع ولا تواجه المعارضة السياسية التي غالباً ما تحبط أعمال البناء، وكانت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد بدأت محادثات

(1) العاني، المصدر السابق، ص12.

(2) المصدر نفسه، ص12.

obeikandl.com

مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا خلال شهر شباط 2007 تمحورت حول إمكانية بناء منشآت نووية، لاستخدامها في عملية تحلية مياه البحر بالطاقة المركزة، وقد أعلنت مصر أيضاً عن مخططاتها لتطوير الطاقة الذرية[1].

وبذلك يتضح بأن الموقف العربي الرسمي وخصوصاً "دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" يعارض الملف النووي الإيراني لأنه لا يدعم سياسة الولايات المتحدة في المنطقة، أما الجماهير العربية فمنها المؤيد لهذا الملف ويرى فيه دعامة للنضال ضد العدوانية الصهيونية ويشكل عامل ضغط على "إسرائيل" لإرغامها على القبول بإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، أما الاتجاه الآخر فهو الذي يعارض هذا الملف ويرى فيه دعامة لإستراتيجية إيران في المنطقة، كذلك التخوف من المخاطر التي ستنجم عن هذا البرنامج ومنها التسرب النووي والتلوث البيئي، وعليه فإن المتغير العربي سيلعب دوراً حاسماً في مستقبل إستراتيجية إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والسبب الرئيسي هو الموقع الجغرافي لكلا الجانبين وقربهما من البعض.

2. المتغيرات الداخلية:

إن النظام الإيراني منذ لحظة تأسيسه بل ومن قبل تأسيسه مهموم بفكرة البقاء والاستمرارية، ولعل الخلفية الفلسفية التصوفية لمؤسسه هي التي جعلته مؤمناً بحتمية الانهيار، فسخر الفكر في البحث عن أسلوب لإطالة عمر النظام والحفاظ على أركانه قدر الإمكان، فابتكر شبكة عنكبوتية لمراكز صنع القرار وتوزيع السلطة، انفردت بها إيران دون غيرها من الدول، وعلى الرغم من التحديات الداخلية والخارجية التي واجهتها إيران على مدار الثلاثين عاماً الماضية والتي كانت كفيلة بالإطاحة بأكثر النظم السياسية تماسكاً في العالم، إلا أن هذه

(1) علاي، المصدر السابق، ص ص184 -185.

obeikandl.com

الشبكة العنكبوتية نجحت في إبقاء جميع أركان النظام داخل الأطر التي رُسمت لها دون الخروج عن القواعد[1].

بعد وفاة الإمام الخميني عام 1989 تم انتخاب علي أكبر هاشمي رفسنجاني رئيساً لإيران باعتباره رئيساً لمجلس الأمن القومي الإيراني، وقد عكست هذه التعديلات الرغبة في الانتقال من مرحلة تثبيت الثورة إلى مرحلة إعادة البناء والإعمار لتمكينها من تحقيق أعلى قدر من الإصلاحات، لقد أدركت حينها إيران بأنها غير قادرة على تغيير الخريطة السياسية للمنطقة وأن عليها معالجة أوضاعها الداخلية، وقد بين الرئيس رفسنجاني أنه يجب على إيران أن تتوقف عن استعداء الآخرين وأن تحجم عن التدخل في شؤونهم الداخلية وإزالة الآثار السلبية والوصول إلى العقلانية[2]. وتعمل على الاهتمام بالشؤون الداخلية لإيران ودعم البناء الاقتصادي والاجتماعي للبلاد والقضاء على الفقر.

بعد فوز الرئيس محمد خاتمي في الانتخابات التي جرت عام 1997 برز التيار الإصلاحي الذي انشق عن التيار المتشدد إذ إن رموز الدعوة إلى الإصلاح والتغيير في الداخل والاعتدال في العلاقة مع العالم بعد عقدين من الثورة هم اولئك الذين كانوا متشددين أو راديكاليين في العقد الأول منها، فمنهم من شارك في حكومات سابقة ومنهم من كان ممثلاً للإمام الخميني أو مندوباً له في أكثر من هيئة أو مؤسسة، وقد لعب محمد خاتمي دور الرمز لهذا التيار وليس القائد[3].

إن السنوات السبع عشرة الأولى من عمر الثورة لم تتح ضغوط الحرب ومهمة إعادة البناء الفرصة لمناقشة فلسفة النظام بقدر كافٍ ولا أن تتصدر هذه المناقشات بؤرة اهتمام الوعي الجمعي الإيراني، لكن مع قدوم الإصلاحيين بدأت التساؤلات تتبادر إلى أذهان الرأي العام الإيراني حول طبيعة علاقة المواطن بالدولة، يتساءلون

---

(1) فتحي أبو بكر المراغي، "رؤية موسوي والإفلاس السياسي الإيراني" مختارات إيرانية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، أيار 2009، ص2.

(2) عبد الهادي حسين، "السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على التوجهات الأمريكية"، موسوعة الرشيد، دراسات سياسية، تشرين الثاني 2010، ص10. على الموقع الإلكتروني:
http://www.alrashed.net/index.php?parted=24 derid=1712.

(3) عتريسي، الجمهورية الصعبة، ص31.

obeikandl.com

هل حقوق المواطنين وحرياتهم السياسية والاجتماعية منحة من الولي الفقيه المكلف بإدارة المجتمع في إيران حتى ظهور الإمام الغائب، أم أن المواطنين أخيار في اختياراتهم ولهم الحق في التمتع بالحريات السياسية والاجتماعية كحق طبيعي لهم، وبذا ظهر الليبراليون على الساحة السياسية الإيرانية من جديد، على الجانب الآخر ظهر فصيل دعى إلى الإيمان بما يسمى بالولاية التكوينية المطلقة للفقيه وجعلها قاعدة للإيمان بنظام الجمهورية الإسلامية والانتماء إلى نظامها السياسي، تلك الولاية تجعل الحريات السياسية منحة من الولي الفقيه وتجعل منه قدراً أزلياً لا دخل للمواطنين في اختياره وبالتالي تجعل من الولي الفقيه مصدراً للسلطات[1].

جرت في حزيران 2005 الانتخابات الرئاسية في إيران وقد أدهشت نتائجها الداخل الإيراني وأذهلت الخارج، إذ أفضت إلى فوز محمود أحمدي نجاد المفاجئ على منافسه في الجولة الثانية هاشمي رفسنجاني، وقد أثار هذا الفوز تساؤلات كثيرة فالبعض رأى فيه انتصاراً للمحافظين، وآخرون رأوه انتصاراً لاتجاه يدعو إلى خدمة الشعب الإيراني وإلى إعمار إيران، وقد ركز نجاد على الإدارة العادلة والإدارة الثورية[2]. جاء أحمدي نجاد تحت مظلة تحقيق العدالة الاجتماعية وإعلاء قيم الثورة وأبرزها بساطة حياة المسؤولين وقربهم من عامة الشعب، مع قطع العهود على نفسه بالارتقاء بالمستوى الاقتصادي لأفراد الشعب، وكانت تلك الأفكار كافية لحشد تأييد شعبي كبير له هروباً من الفشل الاقتصادي للإصلاحيين وتمسكهم بخطابهم الذي يستهدف طبقات المثقفين والليبراليين دون الطبقات الدنيا، كل ذلك كفل لأحمدي نجاد فرصة تاريخية لتوجيه دفة النظام الإيراني إلى مرحلة جديدة والتخلص من كل الركام السياسي السابق عليه[3]. كان الرئيس أحمدي نجاد طوال ولايته الأولى شخصية حادة ومباشرة لم يتردد لا في داخل إيران، ولا في المحافل الدولية من تأكيد مواقفه ضد إسرائيل واعتقاده بزوالها وتشكيكه بالمحرقة (الهولوكوست) التي تعرض لها اليهود في أوروبا، وقد حرص على التمسك

(1) المراغي، المصدر السابق، ص2.

(2) الجوجري، رجل في قلب العاصفة، ص ص31 -33.

(3) المراغي، المصدر السابق، ص2.

obeikandi.com

الصارم بمتابعة برنامج بلاده النووي ورفض أن يوقف التخصيب، واختلف مع أقرانه مثل علي لاريجاني على إدارة التفاوض مع الغربيين حول هذا البرنامج[1]. كما أنه لم يستطع إرضاء المكاسب الجماهيرية وبالتالي تعالت الأصوات من داخل المعسكر الأصولي بضرورة رحيل أحمدي نجاد.

دخلت الأوضاع الداخلية في إيران باب الحسابات الإستراتيجية بعد الانتخابات الرئاسية العاشرة في حزيران 2009، وفوز أحمدي نجاد بولاية ثانية، إذ تغيرت التوازنات الداخلية في إيران وذلك بسبب نشوء حركة معارضة إيرانية في الداخل، أضاف عنصراً جديداً وفائق الأهمية إلى المشهد الإيراني، فقد احتج الإصلاحيون وقتها على ما اعتبروه تزويراً لإرادة الناخبين حيث لم يسلم مير حسين موسوي (رئيس الوزراء السابق) بنتائج الانتخابات واعترض على فوز أحمدي نجاد، إن بروز المعارضة الإيرانية في الداخل فاجأ الكثيرين، إلا أنها تعاني من نقاط ضعف متنوعة منها افتقار قيادتها إلى الكاريزما التي تجمع الجماهير حولها، إذ لا يمكن مقارنة تأثير الإمام الخميني مع تأثير مير حسين موسوي على الجماهير الإيرانية[2].

وبذلك فإن النظام الإيراني يواجه أزمة كبيرة، إذ أن المعارضة تشكك في دستورية وجود أحمدي نجاد في السلطة، وبسبب تطور الحراك السياسي في إيران إلى مستوى النظام والمعارضة، فإن المعارضة دخلت إلى معادلة النظام الداخلي في إيران، إذ يمكن لخصوم النظام الإيراني البناء على تلك المعارضة لغرض الضغط على النظام وانتزاع تنازلات منه في الملف النووي عبر دعم المعارضة أو محاولة إسنادها بغية تغيير النظام، مما يؤدي إلى حسم الملف النووي نهائياً. وعليه فإن المتغير الداخلي يعتبر عاملاً حاسماً في التأثير في مستقبل إستراتيجية إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وكما سنرى ذلك في المشاهد المستقبلية.

---

(1) عتريسي، إيران إلى أين، ص24.

(2) مصطفى اللباد، "أوضاع إيران الداخلية وتأثيراتها على خيارات واشنطن" مجلة شؤون عربية، العدد/141، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ربيع 2010، ص ص44 -46.

obeikandi.com

المبحث الثاني

المشاهد المستقبلية المحتملة

إن إستراتيجية إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مبنية بشكل وبآخر على مدى التدخل الأمريكي في منطقة الخليج العربي إذ إن الولايات المتحدة بعد حرب الخليج الثانية أصبح لديها تواجد عسكري كبير في دول ومياه الخليج العربي، إذ عقدت معظم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اتفاقيات ثنائية مع الولايات المتحدة لتأمين الحماية لها تجاه أي اعتداء خارجي، خوفاً من النوايا الإيرانية المحتملة في التوسع على حسابها، لاسيما وأن إيران قد احتلت الجزر العربية الثلاث "طنب الصغرى، طنب الكبرى، وأبو موسى"، أضف إلى ذلك فإن إيران لا تكف عن المطالبة بمملكة البحرين بين الفينة والأخرى مؤكدة أن البحرين إيرانية ولابد من عودتها لها.

ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت الآن من خلال تواجدها في الخليج العربي جزءاً لا يتجزأ من جميع الخطط التي توضع عند الحديث عن أمن الخليج العربي في كلا طرفي الخليج العربي، فدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ليست لديها القدرة في الحديث عن أمن الخليج العربي بمعزل عن الدعم الأمريكي الذي سيقدم لها من قبل القوات الأمريكية المتحالفة معها الموجودة في الخليج العربي التي تعتبرها حامية لهذه الدول تجاه أي عدوان خارجي، كذلك إيران عندما تتحدث عن أمن واستقرار الخليج العربي، تضع القدرات الأمريكية الموجودة في دول الخليج الست وفي مياه الخليج العربي، ومدى تأثير هذه القوات في حالة حصول أية مواجهة عسكرية بينهما مستقبلاً، لا بل أن إيران قد طورت قدراتها العسكرية في مختلف صنوف القوات "البرية والبحرية والجوية وسلاح الصواريخ" مستندة في ذلك إلى حساب القدرات العسكرية الأمريكية الموجودة في منطقة الخليج العربي، التي تتمكن من الدخول في المعركة المحتملة مباشرةً حال

حدوثها بين كل من إيران والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها "إسرائيل" والدول الأوروبية.

إن الرسالة التي تحاول القيادة الإيرانية إرسالها للغرب هي أنها لا تخشى خيار الحرب وأنها مستعدة له وواثقة من الانتصار، وتستعد القوات الإيرانية لحرب غير متكافئة مبنية على تكتيكات وإستراتيجية حرب غير تقليدية، وتستطيع إيران في حالة المواجهة العسكرية أن تفتح خمس جبهات هي: الجبهة البحرية في مياه الخليج العربي، جبهة الفضاء عبر الصواريخ البالستية، الجبهة البرية عبر حدودها مع كل من العراق وأفغانستان، الجبهة الخلفية في عمق بعض دول المنطقة والعواصم الغربية عبر تنظيمات أو خلايا استخباراتية نائمة، والجبهة الإسرائيلية بواسطة حزب الله والمنظمات الفلسطينية وسوريا[1].

وليس خافياً أن إيران تفضل المضي قدماً في بناء مركز تخصيب اليورانيوم كركيزة من ركائز أمنها الوطني ومادة للتفاخر والاعتداد بالنفس، وسواءً أكانت إيران قد اتخذت قراراً سياسياً بإنتاج أسلحة نووية أم لا، فإن وضع مصنع التخصيب قيد التشغيل سيتيح لها تصنيع أسلحة نووية في غضون أشهر قليلة، إذ سيكون بوسعها إما تحويل اليورانيوم المنخفض التخصيب (الذي ينتج من منشأة ناتانز) إلى منشأة سرية أخرى لغرض تخصيبه إلى الدرجة التي تصلح لإنتاج أسلحة نووية، وإما الانسحاب من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية تماماً بعد تقديم إخطار بذلك قبل (90) يوماً بموجب الفقرة (10) من المعاهدة، لتقوم بعد ذلك بتحوير منشأة ناتانز بما يجعلها صالحة لإنتاج اليورانيوم المناسب لصنع أسلحة نووية دون الخضوع لرقابة مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية[2].

تأسيساً على ما تقدم فإن قراءة المشاهد المستقبلية لإستراتيجية إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتطلب الإشارة إلى بعض المشاهد المستقبلية للقوات الأمريكية أو الإسرائيلية تجاه إيران في حالة حدوث أي نزاع عسكري

---

(1) قهوجي، المصدر السابق، ص121.

(2) جاري سامور، "مواجهة التحدي النووي الإيراني" سلسلة محاضرات الإمارات (102)"، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2006، ص26.

بينها، لاسيما وأن التهديدات الأمريكية والإسرائيلية تتكرر بين فترة وأخرى للهجوم على المفاعلات النووية الإيرانية. عندئذٍ يمكن التوصل إلى المشاهد المستقبلية لإستراتيجية إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لأن إيران ستعمل على وفق الخيارات التي ستتاح لها بعد تلك الهجمات المحتملة التي ستحصل مستقبلاً في حالة عدم امتثال إيران لقرارات مجلس الأمن الدولي، والعقوبات الاقتصادية الصادرة بحقها.

الضغوط على إيران:

إن للولايات المتحدة جنوحاً حاداً لاستخدام القوة في غمرة الانفعال وتحت ضغط الحرص على تعزيز المكانة واستعادة الهيبة وقد استسلمت الولايات المتحدة لفكرة العسكرة، وتلبسها روح الاستقواء ونزعات الهيمنة الإمبراطورية، فترتفع في ساحة السياسة أصوات داعية إلى ممارسة القوة في بسط السلطان الأمريكي بالقوة على جهات الكرة الأرضية بلا استثناء، مع تأديب (المارقين) فضلاً عن تهذيب (المنحرفين)، بحيث لا تكتفي الولايات المتحدة بإسقاط الأنظمة المناهضة لها وإخضاعها وإنما تذهب إلى حد هزيمة الأفكار المعادية لها والمحرضة ضدها أو حتى مجرد التي لا ترضى عنها، وفي ذلك لا تكتفي الإدارة الأمريكية بقمع معارضيها، ولكن تذهب إلى حد إعادة رسم خرائط المناطق التي تهمها وفي مقدمتها الوطن العربي، على النحو الذي يرضي الهوى الأمريكي والإسرائيلي بالتبعية ويستجيب لمقتضيات المصالح والمطامع الأمريكية[1]. لقد هددت إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بأن جميع الخيارات متاحة في التعامل مع إيران، بما في ذلك إمكانية استهداف المنشآت النووية الإيرانية بضربات نووية، علاوةً على ذلك، فقد وجهت "إسرائيل" تهديدات مباشرة باستخدام أسلحة تكتيكية (صواريخ نووية صغيرة) ذات قدرات تقل عن الكيلو طن (ألف طن)

(1) أسل يحيى عبداللطيف العمر، الصراع العربي -الإسرائيلي في المنظور الإستراتيجي الأمريكي، الأزمنة الراهنة والتوقعات المستقبلية، أطروحة دكتوراه (جامعة لاهاي الدولية -فرع نينوى، 2011) ص37.

obeikandl.com

يتبعها استخدام قنابل تقليدية لتدمير المنشآت النووية الإيرانية المقامة تحت الأرض[1]. إذ ترى "إسرائيل" في البرنامج النووي الإيراني كسراً لاحتكارها على القوة النووية في المنطقة، وخطراً وجودياً عليها، أما الولايات المتحدة الأمريكية فتدرك أن البرنامج النووي الإيراني لا يُمثل خطراً عليها، بل ترى أن امتلاك إيران للسلاح النووي من شأنه أن يغير المعادلة الإستراتيجية السائدة اليوم في الخليج العربي والجوار الجغرافي تغييراً عميقاً بزعزعة مكانة القوة الأمريكية المسيطرة على المنطقة، كما يخشى الأمريكيون من أن امتلاك إيران للسلاح النووي قد يترتب عليه العديد من الآثار[2]:

أ. ستصبح إيران منافساً لهم في منطقتي المشرق العربي والجوار الجغرافي التي طالما انفردوا في السيطرة عليها.

ب. تستطيع إيران إذا تحولت إلى قوة نووية أن تُنشئ أحلافاً مع دول عدة في المنطقة مثل باكستان وتركيا والمملكة العربية السعودية.

لذا فهنالك توافق تام بين الولايات المتحدة و"إسرائيل" في منع إيران من امتلاك السلاح النووي حتى وإن تطلب الأمر القيام بضربة إجهاضية ضد المنشآت النووية الإيرانية كما حدث عند قيام "إسرائيل" بقصف مفاعل "تموز" النووي العراقي في 7 حزيران عام 1981، وما أعقب ذلك من تحذيرات مدوية من بناء القدرات النووية العراقية، وما صاحبها من أدلة زائفة أدت في نهاية المطاف إلى اجتياح القوات الأمريكية للعراق عام 2003[3]. لقد استغرقت طهران ربع قرن لتتعلم من تجربة هجوم "إسرائيل" على العراق، ويمكن أن تكون إيران قد شيدت بأعداد فائضة مواقع ومنشآت تحت الأرض، وأنشأت مستوى عالياً من الحماية حول مراكزها

---

(1) Gerald M.Serin berg "Deliberate Ambiguity: Evolution and Evaluation," in: Louis Rene Beres, ed, security or Armageddon: Israel's Nuclear strategy, (Lexington, Books 1986) p.29.

(2) خلف، المصدر السابق، ص180.

(3) دانييل روبيتشو وفيليبا وينكلر، "المواجهة النووية الحقيقية: هل تهدد الولايات المتحدة شرعية معاهدة حظر الانتشار النووي؟"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد21، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، شتاء 2009، ص10.

obeikandl.com

البحثية النووية المعروفة، ويذهب آخرون إلى أن المواقع النووية الإيرانية ربما بنيت عن قصد قريباً من مناطق مأهولة بالسكان أو في منشآت لها أغراض مشروعة حتى تجد "إسرائيل" والولايات المتحدة نفسيهما في مواجهة مع مشكلة الدمار الذي يلحق بالمدنيين أو تُتهما بضرب أهداف بريئة، إن كثيراً من نشاطات إيران البحثية والإنمائية والإنتاجية هي في أغلبها وبالتأكيد تتخذ شكل مركبات ويمكن تحريكها بسرعة إلى مواقع جديدة، بما في ذلك أنفاق وكهوف ومنشآت أخرى معززة البناء[1]، ويعلم كل من الولايات المتحدة و"إسرائيل" بأنه ليس هناك خيارات عسكرية خالية تماماً من المخاطر، فمنشآت الأبحاث النووية الإيرانية المعروفة مبعثرة في أنحاء البلاد، على نطاق واسع، وهي في العادة منشآت ضخمة وتجري فيها أعمال تشييد جديدة متواصلة، وكثير من المواقع الرئيسية تحت الأرض وكثير غيرها قد يكون غير معروف أو لا يمكن التعرف عليه، ويمكن أن تكون إيران مستمرة في أداء لعبة تغيير المواقع لمنشآتها البحثية الأمر الذي يغير بشكل متواصل مكان الأهداف، ونمط التهديف للتوصل إلى تلك الأهداف[2].

إن المجتمع الدولي بكامله قد أدرك إن إيران يمكن أن تشكل في وقتٍ ما من المستقبل المنظور تهديداً نووياً، وقد يكون هذا التهديد إما محلياً في منطقة المشرق العربي والجوار الجغرافي أو عالمياً من خلال إيصال القذائف البالستية المتقدمة إلى أهدافٍ بعيدة، أو بنقل التقنيات أو التجهيزات إلى طرف ليس بدولة "كتنظيم القاعدة مثلاً" بشكل غير مباشر، وبمعزل عن السبب الجيوسياسي المعقد الذي يمكن طرحه لتبرير أي هجوم عسكري ما أو ربما للحيلولة دون وقوعه، يبقى الهدف الأشد وضوحاً هو إيقاف تقدم مسيرة إيران نحو امتلاك أسلحة نووية وقد تستهدف منشآت رئيسية مثل ناتانز وآراك، والعواقب الإشعاعية المحتملة*، من

---

(1) انتوني كوردسمان، "تحليل إستراتيجي: غارات إسرائيلية و أمريكية على ايران: تحليل تأملي" مجلة المستقبل العربي، العدد338، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، نيسان 2007، ص29.

(2) المصدر نفسه، ص29.

(*) العواقب الإشعاعية المحتملة: الملحق الرقم (5) يبين العواقب المحتملة للحوادث أو الضربات المحتملة للمواقع النووية الإيرانية.

obeikandi.com

هـاتين المنشـأتين قـد لا تتعـدى مسـافة انتشـار الإشـعاع بضـعة كيلـومترات باتجـاه الريح[1]. وقد شهد عام 2006 في أكثر من مناسبة، إشارة القيادة الإيرانية، بما في ذلك الرئيس محمود أحمدي نجاد، وقبله الرئيس محمد خاتمي، إلى معاملة إيران بسياسة تعتمد معايير مزدوجة في إطار المواجهة الحالية مع الولايات المتحدة وأوروبا بشأن برنامجها النووي، بالإشارة إلى قوى إقليمية تمتلك أسلحة نووية، وهنا تعني الإشارة إلى "إسرائيل" فهي الدولة الوحيدة التي تمتلك أسلحة نووية في المشرق العربي والجوار الجغرافي، ووفقاً للرؤية الإيرانية ترى ظلماً في معاملتها من قبل الولايات المتحدة مقارنةً بـ "إسرائيل" فقد أفاد الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي بأن إيران ضحية ازدواج المعايير على حد تعبيره "كيف لا تواجه هذه القوى بالغضب أو الضغوط من أوروبا والولايات المتحدة لإخلاء منطقة المشرق العربي والجوار الجغرافي من هذه الأسلحة"[2].

خيارات الولايات المتحدة الأمريكية حيال إيران:

حارت الإدارات الأمريكية والأوروبية المتعاقبة في بحثها عن سياسة خارجية ناجعة تجاه إيران والمحاولات الأمريكية لتغيير السلوك الإيراني (في الواقع، النظام الإيراني) باستخدام الإكراه السياسي والاقتصادي لم تؤتِ ثماراً فيما خابت المحاولات الأوروبية لاستغلال حوافز سياسية واقتصادية، وبانطلاق محادثات* 29 أيار 2007 بين الولايات المتحدة وإيران في بغداد يبدو أن حواراً أمريكياً -إيرانياً يأخذ مجراه، وبما أن إيران مرتبطة بعدة قضايا بالغة الأهمية بالنسبة إلى السياسة

---

(1) جون لارج، "ما مدى قدرة إيران على تطوير المواد الخاصة بالأسلحة النووية وتقنياتها"، سلسلة محاضرات الإمارات (117)، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2008، ص ص40 - 41.

(2) Khatami Condemns West's, "Double Standards", Aljazeera net, 4March 2006, <http://english aljazeera.net>.

(*) محادثات 29 أيار 2007 في بغداد: تحاول إيران التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في مجالات تهمها مثل: "الموضوع العراقي" وقد حصل في بغداد بتاريخ 29 أيار 2007، لقاء السفير الإيراني حسن كاظمي قمي مع السفير الأمريكي رايان كروكر، إذ طلبت الولايات المتحدة من إيران تقديم تسهيلات يمكن أن تساعد في دعم الأمن والاستقرار في العراق، في مقابل أن تبدي الولايات المتحدة مرونة أكثر في المسائل الخلافية مع إيران، خلف، المصدر السابق، ص177.

obeikandl.com

الخارجية الأمريكية والأوروبية وهي تحديداً العراق وحظر الانتشار النووي والطاقة والإرهاب والسلام العربي "الإسرائيلي" فإن تجاهل إيران ليس خياراً ومواجهتها عسكرياً تزيد ما يبغي الغرب تحسينه سوءاً[1].

غير أن "الارتباط" مع إيران مقاربة يسهل تأييدها لكن يصعب كثيراً تنفيذها. فسلوك إيران المحلي والدولي غير مستساغ منذ الأيام الأولى للثورة، لكن ربما لم يسبق أن بلغت هذا القدر العظيم من النفوذ الإقليمي، وهذا يؤكد حقيقة أن الانشغال بإيران لا يلمّح بأي حال إلى استرضائها، ولا يحول دون جهود لاحتواء إيران تأثيراً وسياسات صعبة المراس[2].

هناك من يرى، أنه حتى لو أبدت إيران تعاوناً كبيراً مع القضايا التي تهم الولايات المتحدة الأمريكية فإن الحرب على إيران "قادمة لا محالة"، إذ يرى الصحافي الأمريكي (سيمور هرش) إن الحرب على إيران قادمة، وأن ضرب حزب الله بواسطة "إسرائيل" ما هو إلا تمهيدٌ وتوطئة لإنهاء الإزعاج الإيراني، وأن هذه المهمة غير المنجزة تزداد إلحاحاً وخطورة مع احتمالات قرب امتلاك إيران للقنبلة النووية، وأن امتلاك إيران لهذه القنبلة، ستضعها في تشكيل حالة ردع تعيد ترتيب أوراق الإقليم على غير رؤى الولايات المتحدة ومصالحها[3].

في حين يرى آخرون أن خيار فرض (عقوبات اقتصادية) على إيران سيكون الخيار المرجح في التعامل الأمريكي مع إيران، وترى الإدارة الأمريكية أن فرض عقوبات اقتصادية وممارسة الأساليب المخابراتية التحتية لتحريض الجماهير الإيرانية ضد النظام الحاكم في إيران بهدف الإطاحة به عن طريق ثورة شعبية، وافتعال التحرشات ضد إيران على حدودها مع العراق وأفغانستان وبلدان آسيا الوسطى، هو خيار فعال لكنه في الوقت نفسه سلاح ذو حدين، إذ من الممكن أن ترد إيران على ذلك عن طريق قيامها بتجربة نووية حية تثبت عن طريقها امتلاكها الفعلي

---

(1) كريم ساد جادبور، "توجيهات لمقاربة إيران" مجلة المستقبل العربي، العدد/344، السنة/30، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الأول 2007، ص32.

(2) جادبور، المصدر السابق، ص32.

(3) خلف، المصدر السابق، ص177.

obeikandi.com

للسلاح النووي، وهو السيناريو الذي مارسته باكستان في أيار 1998، رداً على قيام الهند بإجراء تجاربها النووية في نفس الشهر[1].

لقد فشلت جميع المفاوضات التي جرت بين إيران والدول الست الكبرى في جنيف ثم فيينا، بسبب رفض إيران توريد غالبية الكميات المخزنة لديها من اليورانيوم متدني التخصيب خارج أراضيها ومن ثم الحصول على يورانيوم عالي التخصيب، ويبين مصطفى اللباد "خبير الشؤون الإيرانية والتركية" مع فشل المفاوضات في تجسير الفجوة بين مواقف الأطراف، تبدو الاحتمالات المتعلقة بحل الملف النووي الإيراني متقلصة في خمسة خيارات[2]:

أولاً: نزول أحد الطرفين على إرادة الآخر

يبدو مستبعداً أن تقبل الولايات المتحدة بإيران نووية لأن لذلك تأثيرات على المصالح الأمريكية في المنطقة، في ظل عدم وجود تفاهم أمريكي -إيراني، وتصعيد إسرائيلي محموم ضد برنامج إيران النووي، بالرغم من ذلك تظل هناك احتمالية نظرية لأن تقبل الولايات المتحدة بإيران نووية، كما سيدفع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للاحتماء بمظلة نووية أمريكية مستدامة، وعلى الجانب المقابل يصعب تصور أن تقبل إيران التخلي عن برنامجها النووي بعد التكاليف السياسية الكبيرة التي تكبدتها طيلة السنوات الماضية بسبب التمسك به.

ثانياً: ألا تقوم واشنطن بفعل شيء جدي ضد برنامج إيران النووي

يعني ذلك أن الولايات المتحدة توافق عملياً على إيران نووية، ويصب هذا الخيار بالتالي في الخيار الأول.

ثالثاً: فرض عقوبات اقتصادية على إيران واحتواء نظامها السياسي بغرض تغيير سلوكه التفاوضي

---

(1) حسام سويلم، "البرنامج النووي الإيراني اختبار حاسم للرئيس الإيراني الجديد" مجلة مختارات إيرانية، العدد/61، القاهرة، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، آب 2005، ص ص13 -14.

(2) اللباد، "أوضاع إيران الداخلية وتأثيراتها على خيارات واشنطن"، ص ص49 -53.

obeikandl.com

يعتمد المنطق الداخلي للعقوبات على استخدام قوانين الاقتصاد السياسي من أجل ثني الدولة المعاقبة عن مواقف بعينها، نظراً لارتباط السياسة والاقتصاد ارتباطاً عضوياً، إذ من شأن التداعيات الاقتصادية أن تؤثر سلباً في حسابات الجدوى السياسية لصناع القرار الإيراني، إذ تستسلم عند نقطة معينة أمام الضغوط الخارجية، بسبب حساباته المجردة للاحتفاظ بالسلطة السياسية.

رابعاً: استعمال القوة العسكرية لضرب منشآت إيران النووية

يقود الميزان العسكري بين إيران والولايات المتحدة إلى أن الأخيرة تملك تفوقاً جوياً كاسحاً على إيران، وتتمكن من شن ضربات جوية* مكثفة على المنشآت النووية الإيرانية بمساعدة القواعد العسكرية الموجودة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجزيرة دي كوكارسيا، بالمقابل فإن إيران ستلحق خسائر كبيرة بالقوات المهاجمة وتحالفاتها وتضر بالاقتصاد الدولي في حال إغلاق مضيق هرمز من قبلها، لأن سعر برميل النفط سيقفز إلى مستوى 250 دولاراً للبرميل الواحد.

خامساً: محاولة تغيير النظام السياسي الإيراني من الداخل

أنعشت تظاهرات المعارضة الإيرانية آمال البعض في الولايات المتحدة الأمريكية في تغيير النظام الإيراني لحل جذري لمشكلة الملف النووي الإيراني، خاصةً وأن هذا الخيار لا يتضمن مخاطر كتلك التي يتضمنها سيناريو الحل العسكري.

وبذلك فإن الخيارات التي تناولها مصطفى اللباد هي خيارات واقعية، لكن أقواها هو الخيار الخامس إذ إن الشعب الإيراني هو الذي يستطيع أن يحدد مصيره بنفسه، وهو الذي يختار القيادات التي تستحق فعلاً أن تقود إيران، لأن إصرار الشعب لا تتمكن أية قوة مهما تكن من ثنيها عن إرادتها، كما تستطيع المعارضة الحقيقية من فرض وجودها على الواقع الإيراني واكتساب مساحات واسعة في التأثير، إذ تستقطب الدعم الدولي لمطالبها، عندئذٍ تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا من ممارسة المزيد من الضغط على النظام الإيراني لعزله، وهذا يتطلب تهيئة قيادة جديدة تتمكن من الأخذ بزمام الأمور وتبين استعدادها

(*) خارطة رقم (8) تبين الضربات الجوية الأمريكية والإسرائيلية المحتملة على المنشآت النووية الإيرانية.

obeikandi.com

لهذا الأمر، ولا تشير الأحداث في إيران إلى أن الشخوص الموجودة في الداخل الإيراني أمثال مهدي كروبي ومير حسين موسوي حاصلة على الرضا الأمريكي لتستلم زمام الأمور، وقد تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد هيأت البديل المناسب من خلال اتساع رقعة المعارضة للنظام بإشراك مجموعات المعارضة في الخارج الإيراني، عندها تستطيع الولايات المتحدة من كبح مساعي إيران الرامية للوصول إلى السلاح النووي.

وتشير مؤسسة بروكنغز ذات الميول الديمقراطية، التي تصغي لها إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما، إذ يقول "كينيث بولاك" مدير الشرق الأوسط بمجلس الامن القومي سابقاً، مدير الابحاث في مؤسسة بروكنغز ان الخيارات الإستراتيجية تجاه ايران جمعت في دراسة ووصلت الى ستة خيارات[1]:

أولاً: الخيار الأول: الأقناع

وهو خيار بناه الرئيس الأمريكي باراك اوباما على سياسة العصا والجزرة لكن إدارته فشلت في تطبيقها لأنها لم تتحدث عن العصا، وتتمثل هذه الإستراتيجية الحوارية في التعاطي مع الإيرانيين عبر المفاوضات والحوار للوصول إلى العلاقات التي يريدها الإيرانيون مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: الخيار الثاني: التفاوض

محللو السياسة الإيرانية مجمعون على أن إيران لا تتجاوب مع التهديدات على الإطلاق، ويرى المتشددون في إيران أن العالم الخارجي يحتاج إيران أكثر من حاجة إيران له، وبالتالي صمود إيران بوجه العالم الخارجي سيجبر العالم للقبول بشروطها.

ثالثاً: الخيارات العسكرية

1. الخيار العسكري الأول: الغزو أي تكرار ما حدث في العراق وأفغانستان والإطاحة بالنظام الإيراني وتدمير البرنامج النووي.

(1) الغريب، المصدر السابق، ص ص179 -184.

obeikandi.com

2. الخيار العسكري الثاني: القصف الجوي المكثف للمنشآت النووية الإيرانية، وتدمير كل المنشآت التي لها علاقة بالبرنامج النووي الإيراني.
3. الخيار العسكري الثالث: عنوانه "اترك الخيار لبيبي" أي السماح "لإسرائيل" بضرب المنشآت النووية الإيرانية لأنه ليس لدى الأمريكيين الرغبة والإرادة للقيام بذلك.

رابعاً: خيار تغيير النظام

وهو ما يسمى بـ "الثورة المخملية" والذي بدأ عقب الانتخابات التي جرت في حزيران 2009.

خامساً: خيار الاحتواء

يتم اللجوء إلى هذا الخيار بعد فشل جميع الخيارات السابقة، وإذا لم يستطع الأمريكيون التوصل لاتفاق عبر التفاوض، ولا الغزو ولا الإطاحة بالنظام، عندئذٍ لابد من إيجاد طريقة للعيش معهم والحد من الأذى الذي يمكن أن يقوموا به، وأن الاحتواء لن يمنع إيران من الوصول إلى القنبلة النووية.

سادساً: خيار تيان آن مين(*)

1. إن عنف النظام الإيراني ضد المتظاهرين كافٍ لإقناع الجميع بأن من الخطر التظاهر، كما أن النظام أدرك أن لديه معارضة تعمل لإسقاطه.
2. خيار ميدان تيان آن مين: أي استمرار المعارضة في التحدي حتى يحصل قمع ضخم ضدهم من النظام، وهناك إجماع داخل إيران على ضرورة التفاوض مع المتظاهرين، لكن الأوروبيين سيوافقون على تشديد العقوبات الاقتصادية ضد إيران في ظل القمع المتزايد.

(*) تيان آن مين: في ليلة الرابع من حزيران 1989 استعانت القيادة الصينية بالجيش لوضع حد للمظاهرات الطلابية في ميدان تيان آن مين وسط العاصمة بكين، وقد اندلعت المظاهرات للمطالبة بالديمقراطية على غرار البروسترويكا السوفييتية واحتجاجاً على الفساد والفقر، مما أسفر عن سقوط ضحايا يقدر عددهم بالآلاف، فضلاً عن أعداد كبيرة من المعتقلين والمفقودين، الأمر الذي جعل الصين عرضة للإدانة من قبل المجتمع الدولي، : روسيا اليوم، "الصين تعزز إجراءاتها الأمنية لمنع إحياء ذكرى ضحايا ميدان تيان آن مين، أخبار العالم، 5 حزيران 2009، ص1. على الموقع الإلكتروني:
http://arabic.rt.com/news-all-news-world/30205/print.

obeikandi.com

3. خيار التغيير: قد يتوصل الإيرانيون إلى أن الرئيس محمود أحمدي نجاد هو خطر حقيقي عليهم وبذلك يحين الوقت للتخلص منه.

وبذلك فإن منطق التفاوض الإيراني –الغربي أساساً قائم على مبدأ مبادلة الإنجازات النووية الإيرانية المتحققة لحد الآن، بالحصول على اعتراف دولي بإيران كقوة إقليمية، وتطبيع العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، والتعامل معها دولياً على هذا الأساس، ولم تُعطِ مؤسسة بروكنغز أفضلية لأي من الخيارات التي تم استعراضها، عليه يتضح أن خيار الإقناع هو الخيار الأفضل والذي دعى إليه الرئيس الأمريكي باراك أوباما، أي استخدام العصا والجزرة. لكن الجمهوريين اتهموا الرئيس أوباما باستخدامه الجزرة وعدم استخدام العصا "أي التلويح بالقوة" إن شعار الرئيس باراك أوباما هو الحوار منذ استلامه السلطة في الولايات المتحدة عام 2009، إذ دعا إلى الحوار لأنه يعلم بأن استخدام العصا لوحدها ضد إيران في هذه المرحلة الحرجة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية وما يعاني منه الشعب الأمريكي من آثار الحرب في العراق وأفغانستان. كما يعي أيضاً أن ليس باستطاعته الآن فتح جبهة جديدة مع إيران وقد وصل الأمر بالاقتصاد الأمريكي حد الهاوية، أيضاً المعارضة القوية من لدن الشعب الأمريكي لأي خيار يؤدي إلى الحرب لأنه سيأخذ بالولايات المتحدة إلى المزيد من الخسائر المادية والمعنوية.

إن خيار الاحتواء الذي يستهدف تحجيم إيران عسكرياً وإضعافها اقتصادياً وعزلها دبلوماسياً من خلال حظر مبيعات الأسلحة والتكنولوجيا المتقدمة، أيضاً وضع قيوداً على التجارة والاستثمارات الإيرانية، كذلك مصادر الطاقة، ومنع الإيرانيين من السفر إلى الخارج، كلها تؤدي في خيار احتواء إيران الذي يعتبر من أسرع الإستراتيجيات كون إمكانية تطبيقها وارد في اللحظة الراهنة على الأقل من الناحية النظرية، كما أنها ذات عمر افتراضي طويل فضلاً عن أن الفشل فيها ليس له تداعيات كارثية على الولايات المتحدة ومصالحها الإستراتيجية في المنطقة.

المشاهد المستقبلية المحتملة لإستراتيجية إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي

إن المتغيرات الخارجية والداخلية التي تم استعراضها خلال المبحث الأول من هذا الفصل، كذلك الخيارات المحتملة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع الملف النووي الإيراني، تعتبر عوامل أساسية للتوصل إلى تحليل المشاهد المستقبلية لإستراتيجية إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وليس خافياً على أحد أن سخونة المشهد السياسي في منطقة الخليج العربي، والأحداث المفاجئة التي تحصل بين حين وآخر قادرة على أن تخلق مشاهد جديدة لم تكن في الحسبان، مثلاً "منذ شهر آذار الماضي ولحد كتابة هذه المشاهد هنالك تظاهرات مستمرة في البحرين تطالب بتغيير النظام إلى الملكية الدستورية، وقد نتج عن ذلك أعداد من القتلى والجرحى، والموقوفون، ووصل الأمر إلى التدخل العسكري لقوات درع الجزيرة التابعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي لفض هذه التظاهرات" وقد أدانت دول المجلس الست التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية للبحرين، بالمقابل أدانت إيران أي تدخل لقوات أجنبية لحسم الموقف داخل البحرين. عليه فإن المشاهد المستقبلية التي ستدخل هي قابلة للتغيير لكي تتفق مع أي مشهد سياسي جديد يمكن أن يحصل في المنطقة، وأدناه أهم المشاهد أو الخيارات المحتملة:

1. المشهد الأول: استمرار الوضع الراهن

يتمثل المشهد الحالي بوجود علاقات متبادلة بين كل من إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واستمرار الزيارات المتبادلة بين مسؤولي كلا الطرفين تصل إلى مستوى الرؤساء أهمها زيارة الرئيس الإيران محمود أحمدي نجاد إلى الدوحة وحضوره مؤتمر قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في كانون الأول 2007، التي نتج عنها عدة مقترحات للتعاون في كافة المجالات الاقتصادية والعلمية والسياحية وحتى الأمنية. ورغم أن إيران تحتل الجزر الإماراتية الثلاث منذ عام

obeikandi.com

1971، ولا تقبل التفاوض حولها رغم المطالبات المستمرة من قبل دول المجلس الست لإعادتها إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، إلا أن ذلك لم يمنع وجود علاقات تجارية واسعة مع تلك الدول خصوصاً الإمارات العربية المتحدة، وقد طورت إيران هذه الاستثمارات التجارية مع تلك الدول لتخفيف عبء العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها لأنها تعلم مدى العلاقة التي تربط دول المجلس الست مع الولايات المتحدة الأمريكية.

أ) احتمالية تطبيق هذا المشهد:

لا يمكن الاستمرار بالوضع الحالي إلى ما لا نهاية وذلك للأسباب التالية:

أولاً: لم تقتنع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالوضع القائم خلال هذه المرحلة بسبب استمرار احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث، والتدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول خصوصاً المملكة العربية السعودية - البحرين -الكويت، رغم وجود العلاقات المتبادلة بين كلا الطرفين.

ثانياً: استمرار إيران في تطوير القدرات العسكرية لمختلف صنوف قواتها والإصرار على المضي قدماً لإنجاز البرنامج النووي الذي يسمح بامتلاكها السلاح النووي.

ثالثاً: التهديدات المتكررة من قبل إيران بضرب القواعد العسكرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الخاصة بالجيش الأمريكي) في حالة تعرضها لأي هجوم عسكري من قبل الولايات المتحدة الأمريكية أو "إسرائيل".

رابعاً: التهديدات المستمرة من قبل إيران بغلق مضيق هرمز والسيطرة على الملاحة في مياه الخليج العربي ومنع ناقلات النفط من عبور المضيق علماً أن 80٪ من صادرات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية النفطية إلى أوروبا واليابان تمر من خلال هذا المضيق.

خامساً: بالرغم من العلاقات القائمة بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلا أن دول المجلس لا تثق بالنوايا المستقبلية لإيران تجاهها، ويتضح

ذلك من خلال التقارير التي تصدر عن المؤتمرات الخليجية، بالذات موضوع المطالبة بإعادة الجزر الإماراتية الثلاث من قبل إيران.

سادساً: عدم قبول الدول الإقليمية "إسرائيل" وتركيا استمرار إيران في تطوير برنامجها النووي، إذ سيؤدي إلى ضرب المصالح الإسرائيلية في المنطقة، ويمنع تركيا من الحصول على المكانة الإقليمية التي تنافس بها إيران.

سابعاً: عدم قبول الولايات المتحدة الأمريكية حصول إيران على القنبلة النووية لتبرز كقوة إقليمية في المنطقة تنافسها على مصالحها في منطقة المشرق العربي والجوار الجغرافي.

ب) التأثير أو الكوابح:

إن استمرار الوضع الراهن يؤدي إلى:

أولاً: استمرار التواجد العسكري الأمريكي في الخليج العربي لتأمين الحماية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضد أي اعتداء خارجي.

ثانياً: استمرار التدخلات الأجنبية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران فالأولى ترغب في الحفاظ على مصالحها في الخليج العربي وبشكل أساسي السيطرة على منابع النفط والغاز واستمرار تدفقها عبر مياه الخليج العربي وتأمين الوصول إليها. كذلك حماية أمن "إسرائيل". أما إيران فهي الأخرى تطمح إلى الاعتراف بها كقوة إقليمية في المنطقة، وأن تدخل ضمن الحسابات الجارية عند الحديث عن حماية أمن واستقرار الخليج العربي، وفرض سيطرتها على مضيق هرمز للتحكم في حركة الملاحة في مياه الخليج العربي، والحصول على السلاح النووي لردع القوى الأجنبية التي تحاول المساس بها وبمصالحها، وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل".

ثالثاً: إعطاء الفرصة الزمنية الكافية لإيران للقيام بإكمال تخصيب اليورانيوم والحصول على السلاح النووي دون أي تدخل خارجي يمنعها من الاستمرار في إنجاز هذا البرنامج.

obeikandi.com

رابعاً: استمرار دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في شراء الأسلحة المختلفة من الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية، باعتبارها (أي دول المجلس) سوقاً رائجة لشراء السلاح الغربي وبنفقات هائلة.

2. المشهد الثاني: شراكة أمريكية -إيرانية -تحت القيادة الأمريكية

هناك احتمالية أن تقبل الولايات المتحدة الأمريكية بإيران نووية لأن ذلك ربما يخلق مثلثاً للتوازن مع القوى النووية مثل الصين والهند وباكستان، كما إنه سيدفع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للاحتماء بمظلة نووية أمريكية مستدامة، إن هذه المقاربة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران يمكن أن تؤدي إلى قوة تدعم الاستقرار في المنطقة عبر القبول بالأهداف الأمنية الإيرانية في الخليج العربي وإعطاءها دور قوة إقليمية، مقابل تنازلات إيرانية في العديد من القضايا الإقليمية والدولية. بالإضافة إلى إدخال تعديلات هامة في السياسة الإيرانية بما في ذلك القبول بالدور العالمي للولايات المتحدة ووضع حد لعدائها ضد "إسرائيل".

أ. احتمالية تطبيق هذا المشهد:

إن احتمالية تطبيق هذا المشهد وارد للأسباب التالية:

أولاً: إن الحكومات القائمة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ترغب أن تسير الأمور بهذا الاتجاه، لغرض تأمين الحماية لها تحت المظلة الأمريكية، وضمان استمرار العلاقات التجارية والاستثمارات الأجنبية بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: تتوقع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لحل مشكلة الجزر الإماراتية الثلاث بينها وبين إيران مقابل ضمانات لكل من إيران والولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثاً: دعم "إسرائيل" لهذا المشهد على اعتبار أنه يضمن لها سلامة الموقف الإيراني تجاه وجودها في المنطقة، وتضمن لـ"إسرائيل" التخلص من عدو مهم كائن في شمالها هو حزب الله اللبناني.

رابعاً: احتمال التوصل إلى سلام دائم بين الفلسطينيين والصهاينة بضغوط أمريكية بعد أن يفقد الشعب الفلسطيني للدعم من كل من إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والقبول بحل الدولتين. أيضاً التوصل إلى حل للمشاكل القائمة بين كل من سوريا و"إسرائيل" حول هضبة الجولان، كذلك بين لبنان و"إسرائيل" حول مزارع شبعا اللبنانية.

خامساً: ضمان تدفق النفط والغاز من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، كذلك ضمان بقاء مضيق هرمز مفتوحاً أمام الملاحة الدولية في مياه الخليج العربي.

سادساً: تثبيت إيران نفسها كقوة إقليمية إستراتيجية إزاء كل من "إسرائيل" والدول العربية بعد حصولها على السلاح النووي.

ب. التأثير:

إن لهذا المشهد التأثيرات التالية:

أولاً: استمرار دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحت الوصايا الأمريكية وهذا سيشكل عبئاً على الأجيال القادمة عند التخلص من هذه الوصايا المحكمة التي ستدوم إلى آخر قطرة نفط في منطقة الخليج العربي.

ثانياً: استمرار الهيمنة الأمريكية في المنطقة، وعودة إيران للعمل كما كانت في مرحلة الشاه محمد رضا بهلوي كشرطي في الخليج العربي لضمان حماية المصالح الأمريكية إضافةً إلى مصالحها هي.

ثالثاً: إن إعادة التحالف الأمريكي الإيراني إلى سابق عهده سيزيد الطوق على الصين التي تطمح في أن تكون قوة دولية، تأخذ محل الاتحاد السوفييتي السابق للعودة إلى سياسة تعدد الأقطاب.

رابعاً: لن تقبل تركيا بهذا المشهد لأن بروز إيران كقوة إقليمية سيقلل من أهمية تركيا في المنطقة، ويقلل الدعم الأمريكي لها.

obeikandl.com

خامساً: سوف لن تتمكن الدول العربية الكبيرة مثل مصر والعراق من القيام بأي دور فاعل في المنطقة، ولن تفكر إطلاقاً في أن تصبح قوة توازن في المنطقة تجاه القوة الإيرانية مستقبلاً.

سادساً: خطر التعرض إلى الإشعاعات النووية التي ستصدر من المفاعلات النووية الإيرانية القريبة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتأثيراتها السلبية على المجتمعات الخليجية بشكل مستمر ودائم.

3. المشهد الثالث: هيمنة إيرانية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

هنالك فكرة متأصلة لدى معظم الإيرانيين مفادها أن مكانة إيران تعتمد على تاريخها القديم وحجم سكانها ومستوى المتعلمين فيها، ومواردها الطبيعية التي تدفع البلاد إلى السعي إلى رفعة الشأن، وعليه ينبغي لإيران أن تلعب دوراً قيادياً يعكس وزنها الجيوسياسي، كان ذلك وسيبقى القوة الرئيسية الدافعة للسياسة الخارجية لإيران، فقد تطلعت الثورة الإسلامية بعد عام 1979 إلى أن تكون قائداً للعالم الإسلامي بأكمله، تريد إيران أن تكون الأولى بدون منازع وعليه فمشهد الهيمنة الإيرانية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يكون كالآتي:

يتمثل المشهد الثالث في هيمنة إيرانية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد حصول إيران على السلاح النووي بموافقة أمريكية، وانسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من منطقة الخليج العربي تاركة القيادة لإيران للقيام بالدور الإقليمي دون منازع، مع عودة للعلاقات الإيرانية و"إسرائيل" كما كانت في عهد الشاه محمد رضا بهلوي، واعتراف إيران بقيام دولة "إسرائيل" وحقها في الوجود بعد موافقة الأخيرة على حل الدولتين بينها وبين الفلسطينيين.

أ. احتمالية تطبيق هذا المشهد:

إن احتمالية تطبيق هذا المشهد واردة للأسباب التالية:

obeikandl.com

أولاً: احتمال موافقة الولايات المتحدة الأمريكية على امتلاك إيران للسلاح النووي، بعد التوصل إلى عدم موافقة إيران على إيقاف برنامجها النووي وإصرارها على الاستمرار في تخصيب اليورانيوم.

ثانياً: احتمال حصول اتفاق ثلاثي بين إيران والولايات المتحدة و"إسرائيل" لإعطاء دور حماية المصالح الأمريكية في منطقة المشرق العربي إلى إيران مقابل اعترافها بـ"إسرائيل".

ثالثاً: قبول إيران بـ"إسرائيل" كحقيقة قائمة في المنطقة وقبولها حلاً للصراع الإسرائيلي الفلسطيني قائماً على حل الدولتين. دولة "إسرائيل" إلى جانب دولة فلسطين.

رابعاً: احتمال عجز الولايات المتحدة الأمريكية عن الاستمرار في التواجد في منطقة الخليج العربي على مدى أكثر من ثلاثين عاماً، نظراً للخسائر المادية والمعنوية الذي تكبدتها خصوصاً في حربي العراق وأفغانستان.

خامساً: احتمال قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذ مخططاتها الرامية إلى تقسيم المنطقة بين إيران و"إسرائيل"، إذ توعز لإيران باحتلال البحرين التي تطالب بها منذ زمن بعيد وتقوم بتقسيم المملكة العربية السعودية إلى قسمين: المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية، أيضاً تنفيذ مشروعها التقسيمي في العراق القائم على ثلاث دويلات سنية وشيعية وكردية مع إعطاء ضمانات لجميع الأطراف المتنازعة.

سادساً: دعم المشاريع التي تؤدي إلى التقسيم الطائفي والعرقي داخل مجتمعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كما يحدث الآن.

ب. التأثير:

أولاً: عدم قبول دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لهذا المشهد خصوصاً المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة لعدم ثقتها بإيران لتأخذ هذا الدور المهيمن في المنطقة، دون أن تهتم بمصالحها الخاصة أو تأثيرها الأيديولوجي في المنطقة.

obeikandi.com

ثانياً: حدوث حالات الصراع السياسي بين الأحزاب الدينية الموالية لإيران، والأحزاب الأخرى الموالية للمملكة العربية السعودية، واحتمالات قيام حرب طائفية داخل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ثالثاً: تأجيج الصراع القومي في منطقة الخليج العربي بين المنادين بالقومية العربية وبين القوميات الأخرى كالفرس والأبلوش وغيرهم.

رابعاً: عدم قبول تركيا لإيران بأن تأخذ هذا الدور المهيمن في منطقة المشرق العربي والجوار الجغرافي الذي ينافس تطلعات تركيا في القيام بدور إقليمي في المنطقة.

خامساً: معارضة دول الاتحاد الأوروبي، التي ترتبط بمصالح مشتركة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مثل بريطانيا -فرنسا -ألمانيا.

سادساً: ترحيب روسي وصيني بهذا الدور لإيران لوجود المصالح المتبادلة بينها، كذلك للتخلص من النفوذ الأمريكي في منطقة المشرق العربي والجوار الجغرافي الذي يهدد أدوار كل من روسيا والصين في المنطقة والعالم.

4. المشهد الرابع: شراكة إيرانية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يتمثل المشهد الرابع بحصول شراكة إيرانية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على أثر تعليق إيران لأنشطتها النووية، واقتصار برنامج إيران النووي على الأغراض السلمية حصراً، وانضمام إيران إلى منظمة التجارة العالمية، وتأكيد إيران للضمانات الأمنية من خلال الالتزام بعقد حوار أمني وسياسي شامل مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والسعي إلى إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، والتعاون مع إيران لمساعدتها في صياغة نظام وطني فعال يقيم علاقات جيدة مع جميع دول المنطقة والعالم.

أ. احتمالية تطبيق هذا المشهد:

إن احتمالية تطبيق هذا المشهد واردة للأسباب التالية:

obeikandl.com

أولاً: قبول دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بإيران غير نووية لا تهدد جيرانها وتربط بينها علاقات متبادلة اقتصادية وعلمية وأمنية.

ثانياً: قبول الولايات المتحدة الأمريكية بإيران غير نووية وقد تراجعت عن إصرارها الدائم بخصوص تطوير برنامجها النووي، وتخصيب اليورانيوم للحصول على السلاح النووي.

ثالثاً: قبول دول الاتحاد الأوروبي بإيران غير نووية ولا تشكل أي تهديد تجاه مصالحها في المنطقة.

رابعاً: قبول تركيا بذلك كي لا تشكل إيران عنصراً ينافس تطلعات تركيا للقيام بدور إقليمي في المنطقة.

خامساً: قبول "إسرائيل" بإيران غير نووية ولا تشكل خطراً على وجودها، أيضاً لا تدعم الفلسطينيين والقوى العربية المعارضة للكيان الغاصب في فلسطين المحتلة وفي المنطقة.

ب. التأثير:

أولاً: عدم قبول الولايات المتحدة الأمريكية بأية شراكة إيرانية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لا تخدم مصالحها في المنطقة إطلاقاً.

ثانياً: عدم قبول "إسرائيل" بتدمير مفاعلاتها النووية أو توقيعها على معاهدة حظر الانتشار النووي، وإخلاء منطقة المشرق العربي والجوار الجغرافي من الأسلحة النووية، لأن ذلك يعرض كيانها للخطر، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الأخرى تعارض أي تجريد للكيان الصهيوني من السلاح النووي لأنها القاعدة المتقدمة للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

ثالثاً: عدم قبول دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أية حماية لا تكون فيها الولايات المتحدة الأمريكية الراعية لها، لاسيما أن هنالك معاهدات ثنائية طويلة الأمد بين دول مجلس التعاون الست والولايات المتحدة الأمريكية تخص الجوانب الأمنية وتأمين الحماية لتلك الدول.

obeikandl.com

رابعاً : صعوبة التصور بتخلي إيران عن برنامجها النووي بعد التكاليف السياسية الكبيرة التي تكبدتها طيلة السنوات الماضية، أيضاً فإنها ستفقد المزايا الإستراتيجية التي ستحققها في حالة الوصول إلى أهدافها، كما أن موقف المتشددين من أبناء الشعب الإيراني لن يقبل بالتخلي عن برنامجها النووي.

5. المشهد الأكثر احتمالاً:

من خلال استعراض المشاهد المستقبلية لإستراتيجية إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يتضح لنا بأن المشهد الثاني وهو "شراكة أمريكية -إيرانية تحت القيادة الأمريكية" هو المشهد الأكثر احتمالاً لعدة أسباب منها، إن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العظمى في العالم وتسيطر على المفاصل الحيوية ذات التأثير في السياسة الدولية، كما إن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وخصوصاً حكامها يرغبون في استمرار التواجد الأمريكي في الخليج العربي لتأمين الحماية لتلك الدول، ومنع إيران من القيام بأي دور إقليمي في المنطقة دون أن تكون هناك مباركة أمريكية لذلك، كما إن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص الطاقة ستبقى مرتبطة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. السبب الآخر هو أن الولايات المتحدة الأمريكية تتعثر في كل من العراق وأفغانستان، وتحاول إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما إشراك دول مختلفة في العملية السياسية لتلقي عليها أعباء وكلفة الاحتلال البشرية والاقتصادية والسياسية كذلك تصور الولايات المتحدة الأمريكية بأن أي هجوم على المنشآت النووية الإيرانية قد يؤدي إلى زعزعة شديدة للاستقرار، وستكون له عواقب خطيرة غير مقصودة، إضافةً إلى ذلك فإن الرئيس باراك أوباما لا يستبعد سياسة الانفتاح تجاه إيران، وإن هذه السياسة ستؤدي بالنتيجة إلى الوصول إلى شراكة أمريكية -إيرانية لقيادة المنطقة والوصول إلى حلول ترضي جميع الأطراف وتحمي ماء الوجه للولايات المتحدة الأمريكية نتيجة الأخطاء التي وقعت فيها. وستبقى المشاهد المستقبلية أسيرة المتغيرات الداخلية والخارجية إلى ما لانهاية.

obeikandl.com